مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٠٩٦

الثلاثاء، ١٩ تموز/يوليه ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد سيماس ماغالايس	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيد فلين
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس

جدول الأعمال

الأطفال والنزاع المسلح

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493)

رسالة مؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة (S/2022/540)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأطفال والنزاع المسلح

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493)

رسالة مؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة (S/2022/540)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بوتسوانا، بولندا، تايلند، تركيا، تشيكيا، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السودان، سويسرا، شيلي، العراق، غواتيمالا، الفلبين، كندا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، ميانمار، نيوزيلندا، هنغاريا، اليابان، اليمن، اليونان.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة – وأود أن أشكرهم بصفة خاصة على قبولهم الدعوة للمشاركة في مناقشتنا – السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح؛ والسيدة كاثرين راسل، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة. والسيد باتريك كومي، المؤسس والمدير التنفيذي للمنظمة غير الحكومية "أرضية مماثلة (Similar Ground)".

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تيبو كاميلي، القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/540، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أيضا أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/493، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح.

أعطي الكلمة الآن للسيدة غامبا دي بوتغيتر.

السيدة غامبا دي بوتغيتر (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر سعادة السفير فرناندو سيماس ماغالهايس، نائب وزير خارجية البرازيل، على عقد هذه المناقشة بشأن التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493)، الذي يغطي الانتهاكات الجسيمة التي عانى منها الأطفال خلال عام ٢٠٢١.

إن هذه المناقشة المفتوحة فرصة هامة لنا جميعا لنُذكر أنفسنا بالواقع الذي يواجهه الأطفال في النزاعات وبمسؤوليتنا عن دعمهم. وتتيح لنا المناقشة أيضا أن نعمل بالنيابة عن الأطفال المتضررين من النزاعات بتسليط الضوء علنا على الاتجاهات والأنماط الحالية للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضدهم والسماح لأعضاء مجلس الأمن بالاستماع عن التحديات القائمة والناشئة، فضلا عن التدابير الناجحة المتخذة لحماية الأطفال بشكل أفضل. أخيرا، تمثل هذه المناقشة المفتوحة فرصة للتفكير في المستقبل مع إعادة تأكيد التزامنا بحماية الأطفال الذين يتعرضون للاستخدام وإساءة المعاملة في النزاعات المسلحة وبسببها.

وكانت الانتهاكات التي تعرض لها الأطفال في العام الماضي خطيرة بقدر ما كانت كثيرة. ففي جنوب السودان، على سبيل المثال، كان الأطفال يلعبون بما اعتقدوا أنه لعبة، ولكن تبين أنها قطعة ذخيرة غير منفجرة. انفجرت العبوة، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أطفال وإصابة ثلاثة آخرين. وفي الفلبين، قام الجيش الشعبي الجديد بتجنيد صبي يبلغ من العمر ١١ عاما وفتاة تبلغ من العمر ١٧ عاما واستخدامهما. وخلال عملية عسكرية، ألقي القبض عليهما مع أعضاء آخرين في الجماعة، ولكن نظرا لعدم توفر المرافق، لم يتسن إعادة إدماجهما على الفور. وفي الصومال، سافر أربعة أطفال لزيارة أسرهم. وفي الطريق أوقفتهم حركة الشباب واتهمتهم بالارتباط بالقوات الحكومية واختطفتهم. في أفغانستان، ومع انصراف الفصول الدراسية للفتيات، انفجر جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة خارج مدرسة ثانوية في كابول. توفي ثلاثة أولاد و ٤٢ فتاة في ذلك اليوم. وأصيب ٢٠ صبيا و ١٠٦ فتيات أخريات في الانفجار. وفي بوركينا فاسو، اختطفت فتاتان واغتصبت كل منهما على يد رجلين مسلحين. وكانت إحدى الناجيات خائفة جدا من قبول الدعم الطبي أو النفسي والاجتماعي خوفا من التعرض للوصم. الأمثلة لا حصر لها.

في عام ٢٠٢١، في ٢١ حالة قطرية وترتيب رصد إقليمي واحد تغطيها ولايتي، تحققت الأمم المتحدة من إجمالي ٩٨٢ ٢٣ انتهاكا جسيما، وأكثر من ١٦٥ ١٩ طفلا من الأطفال الضحايا. ومن بين هؤلاء الأطفال، وقع ٦٠٠ ١ ضحايا لانتهاكين أو أكثر، مما يوضح مدى ترابط هذه الانتهاكات في أحيان كثيرة. ولوضع الأمر في منظوره الصحيح، يمثل ذلك ما متوسطه ٦٥ انتهاكا جسيما يرتكب ضد الأطفال كل يوم من كل أسبوع من كل شهر من أشهر السنة. خلال عام ٢٠٢١، قتل ٠٠٠ ٨ طفل أو شوهوا، مما يجعل هذين الانتهاكين الأكثر انتشارا بين جميع الانتهاكات الجسيمة. وكان لاستخدام المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والألغام الأرضية أثر مدمر بشكل خاص وتسبب في ربع هذه الخسائر في صفوف الأطفال. كما أن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان يعرض الأطفال للخطر الشديد.

وكان تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة وعلى يد أطرافها، مع التحقق من تجنيد واستخدام أكثر من ٣٠٠ ٦ طفل، ثاني أكثر الانتهاكات انتشارا، يليه منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال، مع حدوث أكثر من ٩٠٠ ٣ واقعة.

ومما يبعث على القلق أن كلا من الاختطاف والاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي قد ازداد بنسبة ٢٠ في المائة في العام الماضي في مختلف الحالات التي يغطيها التقرير. كما شهدنا ارتفاعا عاما في الهجمات على المدارس والمستشفيات. ومما يثير القلق بوجه خاص الزيادة المطردة في الانتهاكات المرتكبة ضد الفتيات، ولا سيما من خلال القتل والتشويه والعنف الجنسي والاختطاف. في العام الماضي، كان كل ثلاث ضحايا من الأطفال بينهم فتاة – وقبل ذلك بعام تقريبا، كانت النسب واحدة من كل أربع – في حين أن ٩٨ في المائة من جميع الناجين من الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي كانوا من الفتيات.

وظلت الأعداد الكبيرة من الأطفال المحرومين من حريتهم بسبب ارتباطهم المزعوم بأطراف نزاع ما مدعاة للقلق في العام الماضي، حيث شهدنا احتجاز ٨٦٤ ٢ طفلا أو حرمانهم من حريتهم، وبالتالي يعاقبون بشكل مضاعف بسبب النزاعات التي يجب أن أشدد على أنهم لم يكونوا مسؤولين عنها وليسوا مسؤولين عنها. كما تحققنا من زيادة في الاستخدام العسكري للمدارس، مما حرم الأطفال من المساحات الآمنة التي يحتاجونها للتعلم وتلقي المساعدة المنقذة للحياة والتطور. ونتيجة لذلك، عانى آلاف الأطفال من عواقب سلبية طويلة الأجل على نموهم ورفاههم.

وقد عرضت تحديات السلام والأمن المختلفة الأطفال للخطر خلال عام ٢٠٢١، بدءا من التأثير المدمر للتطرف العنيف في وسط منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد إلى الوضع الأمني المتردي في القرن الأفريقي. وتشمل تلك التحديات كل شيء من الأزمات الإنسانية المتصاعدة وتجاهل القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان إلى حالة الطوارئ المناخية، ومن سلسلة من الانقلابات إلى

التأثير السلبي المستمر لجائحة مرض فيروس كورونا على الأطفال المتأثرين بالنزاعات. ويجب ألا ننسى أن الجائحة لا تزال مستمرة وأن الأمم المتحدة لا تزال تشهد تحديات في الإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة وتأخيرات في رصدها. ومقارنة بالسنوات السابقة، أدى ذلك إلى أعداد أكبر من المعتاد من الانتهاكات التي تم التحقق منها في وقت متأخر في تقرير هذا العام. كما أدت إلى إبطاء تنفيذ خطط العمل المشتركة المتفق عليها وغيرها من التدابير التي وضعت للتنفيذ في عدد من الحالات لتحسين حماية الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، أدت شدة العنف المسلح والنزاع والحرب في أماكن مثل إثيوبيا وأوكرانيا وموزامبيق إلى قيام الأمين العام بإدراج تلك الحالات في الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، مما دفع إلى البدء الفوري في الرصد للإبلاغ عن تلك الحالات بحلول عام ٢٠٢٣.

وعلى الرغم من أن الظروف المأساوية للأطفال التي وصفتها للتو خطيرة جدا، فينبغي ألا تثبط عزيمتنا. جنبا إلى جنب مع المأساة، شهدنا أيضا علامات الأمل والتعافي في عام ٢٠٢١. وفي ذلك الصدد، آمل أن ينضم إلي أعضاء المجلس في تحية التفاني الراسخ للجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل والشركاء في الميدان، الذين كثيرا ما يعملون في ظروف بالغة الصعوبة والخطورة، والذين تستنفد أعدادهم باستمرار. إنهم يفعلون ذلك لأنهم يعرفون أن الأطفال في الميدان ليس لهم في بعض الأحيان أنصار سواهم. وينبغي لنا أيضا أن نعترف بأطراف النزاع التي توقفت للتفكير في السبل التي يمكن بها حماية الأطفال على نحو أفضل بالعمل عن كثب مع الأمم المتحدة لتحقيق تلك الغاية. وجرى التنويه بهم أيضا في تقرير هذا العام.

لقد جاء الأمل بأشكال عديدة خلال عام ٢٠٢١، وسأسلط الضوء فقط على بعض تلك الإجراءات الإيجابية. فعلى سبيل المثال، يجري حاليا تنفيذ ١٧ خطة عمل مشتركة مع أطراف النزاع، بما في ذلك ثلاث خطط تم توقيعها في عام ٢٠٢١، اثنتان في مالي مع جماعتين من فصائل الائتلاف، وواحدة في اليمن مع الحوثيين. ومعا، يعمل مكتبي وأفرقة حماية الطفل في الميدان بنجاح مع الأطراف الأخرى المدرجة في القوائم لاعتماد خطط عمل في حالات مثل العراق وسورية. وإجمالا، وضعت أطراف النزاعات ٤٠ التزاما جديدا وتدبيرا متفقا عليه في العام الماضي وحده.

ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، وقع ستة قادة التزامات انفرادية بحماية الأطفال عقب دعوة الأمم المتحدة. وفي سورية، تم اعتماد تدابير المساءلة ضد أفراد قوات سورية الديمقراطية لانتهاكهم الالتزامات بموجب خطة عملهم. وفي الفلبين، وقعت القوات المسلحة خطة استراتيجية لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والتصدي لها. وقد يسر العراق إعادة نحو ٢٢٣ طفلا إلى بلدانهم الأصلية بناء على طلبهم. وفي جنوب السودان، عقد مؤتمر وطني بشأن الأطفال والنزاع المسلح في أيار/مايو. وحضرت هذا الحدث في جوبا وتمكنت من التواصل مع الشركاء الحكوميين ومجموعة متنوعة من الشركاء الذين التزموا جميعا ببدء عملية لتحسين حماية الأطفال.

إن إطلاق سراح الأطفال وإعادة إدماجهم هو أحد أكثر النتائج الملموسة لعملنا المشترك. وأطلق سراح أكثر من ٢٠٠ ١٢ طفل من الجماعات والقوات المسلحة في العام الماضي، غالبا في أعقاب الدعوة التي قامت بها الأمم المتحدة. وقد ظل هذا العدد ثابتا على مدى السنوات الخمس الماضية، وهو إنجاز عظيم. وبالإضافة إلى ذلك، أحرز تقدم فيما يتعلق بالتحليلات ووضع السياسات والشراكات، فضلا عن آليات المنع، على النحو الذي أبرزه القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨). ففي الهند، على سبيل المثال، أدى المنع إلى تعميق تعاوننا المثمر بالفعل مع الحكومة بشأن تعزيز نظم حماية الطفل. كما زدنا تعاوننا مع المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالسعي إلى فهم أفضل للمشاكل التي تواجه الأطفال، حددنا أيضا الحاجة إلى مواصلة دراسة الأبعاد الجنسانية للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، مما أدى إلى نشر مكتبي دراسة في أيار/مايو بعنوان "الأبعاد الجنسانية للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة"، التي أدعو المجلس إلى الرجوع إليها.

وبالأمس، على سبيل المثال، أصدرتُ أيضاً مذكرة إرشادية بشأن انتهاك الاختطاف، وهي مذكرة ذات أهمية خاصة بالنظر إلى الزيادة في عدد تلك الانتهاكات والحاجة التي أعرب عنها المراقبون إلى فهم أفضل لكيفية تنفيذ التزاماتهم المتعلقة بالرصد والإبلاغ.

وفي العام الماضي، أجرينا أيضاً بحوثاً ونشرنا دراسات عن أثر جائحة كوفيد-١٩ على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، فضلاً عن تقرير يوحّد نتائج المشاورات الإقليمية الأربع التي أجريت مع فرق العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة، وما يعادلها في حالات التقارير عن الجهوزية في غير البعثات، والمكاتب الإقليمية لكيانات الأمم المتحدة، فضلاً عن اليونيسف، لتحديد التحديات وجمع الدروس المستفادة لتحسين تعزيز آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والتواصل مع أطراف النزاع.

كما استمرت جهودنا خلال عام ٢٠٢١ لضمان أن تظل حماية الطفل محورية لعمليات السلام. وتحقيقاً لهذه الغاية، قمنا بتدريب الوسطاء والدبلوماسيين، بما في ذلك لجامعة الدول العربية، باستخدام التوجيهات العملية للوسطاء لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح التي أطلقها الأمين العام في عام ٢٠٢٠.

يوجز التقرير سلسلة من توصيات الأمين العام والتي أشجّع جميع الأعضاء على الرجوع إليها بتعمق. وأود أن أسلّط الضوء على بعضها اليوم.

أولاً، من الأهمية بمكان أن تكون عمليات الأمم المتحدة في الميدان مزودة بولاية وموظفين وتمويل على نحو كاف لمواصلة الاضطلاع بالرصد والإبلاغ، والتواصل مع الأطراف، ووضع خطط عمل مشتركة، وتقديم المساعدة التقنية إلى الموقعين لأغراض التنفيذ والاضطلاع بالعديد من التدخلات الأخرى التي كثيراً ما تكون منقذة للحياة، بما في ذلك تأمين تخليص الأطفال من النزاع. وستكون الحالة أسوأ بالتأكيد من دون الدعوة إلى حماية الطفل والعمل المضطلع به في الميدان ومن جانب مكتبي.

ثانياً، يجب دائماً حماية الحيز الإنساني، ويجب على أطراف النزاع أن تسمح بوصول المساعدات الإنسانية بأمان وفي الوقت المناسب وبدون عوائق إلى جميع الأطفال، مع ضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني وأصول ذلك العمل في الوقت نفسه. ومن الأهمية بمكان أن تظل المستشفيات والمدارس دائماً أماكن آمنة، وينبغي حمايتها دائماً.

ثالثاً، إن الدعم المالي المستدام والمساعدة التقنية لبرامج إعادة إدماج الأطفال في الوقت المناسب والمراعية للنوع الاجتماعي والعمر والإعاقة والمتمحورة حول الناجين والشاملة، بمن فيهم الناجون من العنف الجنسي، أمور حاسمة لكسر حلقات العنف وإتاحة فرصة ثانية للأطفال الناجين ليعيشوا حياة بناءة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نواصل تعزيز أفضل الممارسات وتطوير الأدوات الأساسية للتطور المستمر في عملنا. وفي ذلك الصدد، أشكر شبكتنا الواسعة من الشركاء على تعاونهم المستمر ونحن نسعى إلى توسيع وتعميق قدرتنا التحليلية لتقديم خدمة أفضل للأطفال.

يحتاج الأطفال المتأثرون بالنزاعات إلى دعمنا – وهم بحاجة إليه الآن. وهناك الكثير الذي يمكننا القيام به. فعلى سبيل المثال، بالنظر إلى الأثر المدمر للألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب على الأطفال بعد فترة طويلة من توقف النزاع، بات من الأهمية بمكان أن يكثف المجتمع الدولي على وجه السرعة دعمه للإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك زيادة جمع البيانات وبرامج المساعدة التي تراعي احتياجات الطفل. ويجب على جميع أطراف النزاع احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين أثناء القيام بعمليات عسكرية ومسلحة. وعلاوة على ذلك، يجب عليها أن تكفل محاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة.

وهناك العديد من الإجراءات الأخرى التي يمكن للدول الأعضاء اتخاذها لدعم المنع، بما في ذلك التوقيع على الصكوك والالتزامات الدولية ذات الصلة بحماية الأطفال من الأعمال العدائية والتصديق عليها وتنفيذها، مع منع الانتهاكات ضدهم. ولهذه الأسباب، من

المهم إعطاء الأولوية لحقوق الأطفال واحتياجاتهم باعتبارها أساسية لمنع نشوب النزاعات، والإنذار المبكر، والوساطة وعمليات السلام، ومبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وغير ذلك من أدوات السلام والأمن الحاسمة الأهمية في الصلة بين السلام والنزاع وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

وفي الختام، بينما نستعد لتعزيز حماية الأطفال حتى نتمكن من وقف استخدامهم وإساءة معاملتهم في النزاعات المسلحة ومن أجلها ومن خلالها، بات من المناسب أن أختم هذا البيان بحقيقة صارخة. إن أفضل طريقة لحماية الأطفال ومنع الانتهاكات ضدهم في حالات النزاع المسلح هي تعزيز السلام ومناصرته. فلنسعَ جاهدين للقيام بذلك، من أجلهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة بوتغيتر على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة راسل.

السيدة راسل (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي للانضمام إلى المناقشة المفتوحة الحاسمة الأهمية اليوم بشأن الأطفال والنزاع المسلح. ويشرفني حقاً أن أكون هنا وأن أتلو صديقتي فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر التي تقوم بهذا العمل الاستثنائي.

إن تقرير الأمين العام (S/2022/493) لا يترك شيئاً يذكر للخيال. في جميع أنحاء العالم، ومع انتشار النزاعات، تستمر الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. يتعرض الأطفال والطفولة للهجوم. وأود أن أتوقف لحظة لأتفكّر في مدى فظاعة المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام.

يقدم التقرير أدلة مؤكدة على أكثر من ٢٣ ٠٠٠ انتهاك ارتكب ضد ١٩ ١٦٥ طفلا في عام ٢٠٢١. وقد قتل بعض هؤلاء الأطفال. وأصيب بعضهم بجروح خطيرة. وتعرض بعضهم للاغتصاب. وعانى بعضهم من انتهاكات متعددة. لقد اختطفوا من أسرهم وانتزعوا من مدارسهم وأجبروا على حمل السلاح والمخاطرة بحياتهم. وتلك ليست سوى الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال التي تمكنت الأمم المتحدة من التحقق منها؛ وهناك العديد غيرهم الذين لم نتمكن من الوصول إليهم والذين قد لا تكون قصصهم معروفة لنا أبداً.

لقد خذلهم العالم. وكما قالت الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا دي بوتغيتر، لا توجد كلمة قوية بما يكفي لوصف التجارب المروعة التي عانى منها هؤلاء الأطفال. وقد التقيت مؤخراً بصبي صغير في مخيم للنازحين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان قد فرّ إلى هناك هرباً من العنف الوحشي في قريته. كان ذلك الطفل الصغير قد رأى رأس صديقه المقرب يُقطع أمامه. ولم أر قط مثل هذا الطفل الحزين المروَّع.

وفي نفس الزيارة، التقيت بفتاة صغيرة. عندما جاء المسلحون إلى قريتها، واجهت هي وشقيقتها خياراً مستحيلاً – إما خدمة المجموعة أو الموت. في الحقيقة، لم يكن ذاك خياراً على الإطلاق. فقد تعرضت هي وشقيقتها للاختطاف والاغتصاب وسوء المعاملة. وقد توفيت شقيقتها بعد أسبوع واحد من اختطافهما. وبحلول الوقت الذي التقيت بها، كانت قد أنجبت طفلاً بعد فترة وجيزة من هروبها.

وهذان طفلان فقط. وهناك الكثير غيرهما. ولدينا هذا العام ثلاث حالات جديدة أضيفت إلى التقرير. وهناك ثلاثة نزاعات أخرى يُجبر فيها الأطفال على تحمل وطأة الحروب التي يشنها البالغون. وتدعو اليونيسف جميع الأطراف في تلك النزاعات الأخيرة إلى اتخاذ إجراءات لحماية الأطفال الآن. وتقف الأمم المتحدة على استعداد لدعم أي طرف في النزاع راغب في اتخاذ تدابير لتوفير حماية أفضل للأطفال.

يرسم التقرير صورة قاتمة، ولكن الغرض منه ليس توجيه أصابع الاتهام فحسب، بل أيضاً أن يدلّ على سبيل المضي قدماً. لقد حُذفت ثماني حالات مثيرة للقلق تماماً من التقرير على مر السنين لأنها نجحت في إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

وفي عام ٢٠٢١ وحده، تم تسريح ما لا يقل عن ٢١٤ ١٢ طفلاً من القوات المسلحة والجماعات المسلحة، مما رفع العدد الإجمالي للأطفال الذين تم توثيق إطلاق سراحهم منذ عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ١٨٦ ٠٠٠ فتاة وفتى. وتم التوقيع على خطط عمل جديدة في مالي

واليمن، ويجري حالياً تنفيذ ٢١ خطة عمل. وهذا تقدم. ومما له أهمية حاسمة أن أنشطة الرصد والإبلاغ التي تضطلع بها الأمم المتحدة بشأن الانتهاكات الجسيمة أصبحت أقوى وأكثر متانة.

وباتت البيانات الواردة في تقرير الأمين العام هذا العام أكثر قوة من أي وقت مضى. وتقف الأمم المتحدة وراء تلك البيانات. وأود أن أتوقف لحظة لأشيد بعمل أفرقة الأمم المتحدة التي تجمع تلك المعلومات وتتحقق منها.

ونحن ملتزمون بالقيام بذلك العمل وفقاً للمبادئ الإنسانية – الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلالية. ونحن بحاجة إلى أن تمنحنا الدول الأعضاء حيزاً للقيام بذلك. وما زلنا ملتزمين بهذه الخطة الحيوية كما كان عليه الحال عندما تم إطلاقها. وعار علينا جميعاً أن هذه الخطة لا تزال ضرورية بعد مرور أكثر من ٢٥ عاماً عليها.

تتمتع الدول الأعضاء بقدرة هائلة على دفع عجلة التقدم نحو حماية الأطفال. وندعوها، بكل احترام وإن كان على وجه الاستعجال، إلى بذل المزيد من الجهد. نعم، بالطبع، يجب أن تتمسك بالامتثال للقانون الدولي الإنساني، ولكننا نطلب منها أيضا أن تتخطى متطلبات القانون. فلديها القدرة على إصدار أوامر عسكرية مع اتباع سياسات عدم التسامح مطلقا مع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ونطلب منها التفضل باستخدام تلك السلطة. وينبغي أن تدعم وتنفذ إعلان المدارس الآمنة لحماية الأطفال والمدارس من الهجمات وسوء الاستخدام من جانب أطراف النزاع، ومبادئ باريس لتسريح الأطفال الذين استخدمتهم القوات والجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم. وندعوها إلى استخدام نفوذها للضغط على الدول والجماعات المسلحة من غير الدول لمنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ووضع حد لها وحماية الأطفال الذين نجوا من تلك الانتهاكات الجسيمة من الوصم وأن يقعوا ضحايا مرة أخرى. ويشمل ذلك وقف احتجاز الأطفال الذين أجبروا على خدمة الجماعات المسلحة ووضع حد لحرمانهم من حقهم في المواطنة، بغض النظر عن الجماعات التي كانوا مرتبطين بها. وأخيرا فإننا نعول عليها لدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بهدف تنفيذ الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في الميدان، سواء من خلال تخصيص الموارد أو الالتزام بالعمل معنا لحماية تلك الخطة وتعزيزها ودعمها.

إن لكل طفل الحق في الحماية في أوقات الحرب وأوقات السلم. وإعمال هذا الحق ليس خيارا بل هو التزام مقدس، يجسد واجبنا الإنساني الأعمق المتمثل في حماية الجيل القادم وبناء مستقبل أكثر استدامة للجميع. لقد قالت السيدة غراسا ماشيل قولتها الشهيرة: إن حماية الأطفال من تأثير النزاع المسلح مسؤولية الجميع ويجب أن تهم الجميع. وأشكر أعضاء مجلس الأمن على تحملهم تلك المسؤولية، وأشكركم مرة أخرى على دعوتي للتكلم اليوم، سيدي الرئيس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة راسل على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد كومي.

السيد كومي (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة على دعوتها لمخاطبة الدول الأعضاء، والدول الأعضاء على استعدادها للاستماع.

اسمي باتريك، وأود أن أتكلم قليلا عن نفسي وأن أقترح بعض التوصيات التي أعتقد أنها ستنجح إذا وحدنا صفوفنا. وأود أن أطلب إلى الجميع هنا أن ينصتوا، وأعلم أن الجميع سيفعلون.

في عام ٢٠١٦، كان عمري ١٥ عاما. كنت أعيش مع عائلتي في قرية بعيدة عن الإرهاب في جنوب السودان. وفي أحد الأيام، ذهبت للعمل في مزرعتنا مع والدي. وللأسف، أتت مجموعة مسلحة واختطفتنا. أخذونا بعيدا عن منزلنا وقريتنا. عذبونا وزعموا أن والدي كان يحمل مسدسا. أجبرونا على النوم في حفرة مليئة بالماء وصل إلى أعناقنا وداوموا على ضربنا. ولأن والدي لم يقبل الاعتراف بشيء لم يفعله، أطلقوا النار عليه فأردوه قتيلا أمامي. ثم طلب مني الانضمام إلى الجماعة أو الموت. لا أستطيع أن أتذكر ما قلته. لم أدرك أنني وافقت إلا عندما وجدت نفسي وسط مخيم تجمع فيه مئات الأطفال الآخرين. لم أستطع تناول الطعام لعدة أيام أو التوقف عن البكاء. كان هناك أكثر من ٠٠٠ ٢ شخص في الثكنات، نصفهم من الأطفال، وكثير منهم يحملون أسلحة. لقد أصابتني الصدمة وعجزت عن الكلام.

علمت من القلة القليلة الذين تحدثت إليهم أن بعض الأطفال انضموا إليهم لأنهم عرضوا عليهم المال ووعدوهم بتقلد مناصب عليا. وانضم بعضهم لأن عائلاتهم قتلت وأرادوا الانتقام. وأخبرني صبي يبلغ من العمر ١٠ سنوات أن والديه كانا يسيئان معاملته وأنه لم يعد قادرا على تحمل العيش معهما. وكان لأطفال صغار آخرين زوجات، وحتى بعض البالغين تزوجوا من طفلات تتراوح أعمارهن بين ١٤ و ١٥ عاما. وفي كل هجوم أجبرت على المشاركة فيه، أصيب أو قتل ما لا يقل عن خمسة أطفال. ولم تكن هناك رعاية طبية. عندما تمرض، إما أن تموت أو تنجو. لقد شربنا من نفس الماء الذي تشرب منه الحيوانات.

وفي أحد الأيام هاجمت القوات الحكومية ثكناتنا. وأُطلقت النيران من كل جانب. كانت حالة من الفوضى. ركضت. لقد نجوت من الموت بأعجوبة. تابعت المسير ووجدت طريقي إلى أوغندا، حيث تم تسجيلي كلاجئ في مخيم بيدي بيدي للاجئين. استغرق الأمر ١١ شهرا كي أعثر على عائلتي. وعندما عثرت عليهم أخيرا، كان يوما عمه الفرح والسعادة والحزن.

وفي عام ٢٠١٨، انضممت إلى برنامج أطفال الحرب المعروف باسم VoiceMore، وهو برنامج لمناصرة الشباب. وخضعت للتدريب وأدرت مشروعا للأيتام والأطفال المنفصلين عن ذويهم، جنبا إلى جنب مع شباب آخرين في منطقتي. وبعد البرنامج، أنشأنا مع الأصدقاء منظمتنا الأهلية الخاصة "أرضية مماثلة"، وهي منظمة نساعد من خلالها مئات الأطفال على التعافي من الإجهاد والصدمات النفسية. كما نقوم بحملات توعية للشباب. إن مساعدة مئات الأطفال على التعافي من تجاربهم المؤلمة ومساعدة الشباب الآخرين على الاضطلاع بدور أكبر في مجتمعهم يعني الكثير بالنسبة لنا. والتحقت هذا العام ببرنامج للحصول على درجة علمية في مجال حقوق الإنسان والسلام والاستجابة الإنسانية. لقد خسرت ثلاث سنوات من حياتي وأنا أحاول التعافي، والعديد من الأطفال في مجتمعي غير قادرين على التعافي بالسرعة نفسها. والبعض لا يتعافى على الإطلاق. إن قصتي مجرد قصة واحدة، لكننا نعلم أن هناك الآلاف من الأطفال الذين يمرون حاليا بما مررت به. لقد فكرت كثيرا على مر السنين فيما كان يمكن أن يساعد طفلا مثلي. واستنادا إلى تجربتي وعملي مع الأطفال الآخرين، أود أن أقترح أربع توصيات.

التوصية الأولى هي اعتماد أسلوب أفضل لإعادة الإدماج يستند إلى فهم حقيقي للأطفال. فالأطفال الذين يتركون الجماعات المسلحة بحاجة لدعمنا الكامل من أجل التعافي. فهُم بحاجة إلى رعاية طبية. وهم بحاجة لأن يتم لم شملهم مع أسرهم ومنحهم فرصا للتعلم. والأهم من ذلك أن مجتمعاتهم بحاجة إلى الدعم عند الترحيب بهم. وينظر إلى الأطفال الذين يتركون الجماعات المسلحة على أنهم تهديد، وهناك حاجة إلى القيام بمزيد من العمل لمساعدة الناس على فهم احتياجاتهم وما مروا به. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة فجوة في الفرص المتاحة للأطفال والشباب الذين يتركون هذه القوات المسلحة. إنهم بحاجة إلى تعلم مهارات جديدة وكيفية استخدامها بشكل سليم.

ثانيا، جميعنا نعلم أن مليارات الدولارات تنفق كل عام على المعونة الإنسانية، ولكن لا توجد استدامة شاملة. ونحن نقدم المال للتصدي للأزمات الإنسانية. ويتم تنفيذ المشاريع ثم تصل إلى نهايتها. وينبغي للمنظمات الوطنية والدولية أن تنهض بتعاونها مع الحكومات والمنظمات الوطنية والمحلية حتى يتسنى للمجتمع المحلي والحكومة تولي زمام الأمور عند انتهاء المشاريع. وأود كذلك أن أطلب توفير تمويل طويل الأجل للمشاريع والمنظمات المحلية وفئات المجتمع المحلي، بما في ذلك الشباب، حتى يتمكن الشباب أنفسهم من قيادتها. وتؤدي المنظمات غير الحكومية الدولية دورا مهما، ولكن جميعها تغادر في نهاية المطاف، في حين أننا ندرك قضايانا جيدا ويمكننا أن نجعل الأنشطة أكثر استدامة.

ثالثا، إننا بحاجة إلى زيادة تمكين أشخاص مثلي ومثل الأطفال والشباب من المشاركة في صنع القرار. إنه لأمر رائع أن أتمكن من التكلم هنا اليوم، وأنا ممتن لهذه الفرصة. لكن شابا واحدا مرة واحدة في السنة لا يكفي. ويحتاج الشباب المتضررون من النزاعات إلى مزيد من الفرص للمشاركة في السياسات والبرامج المتعلقة بهم. وسيصبح الأطفال المتضررون من النزاعات بالغين عما قريب، وسيكون كثير منهم مستعدين للإسهام في إيجاد الحلول. ومن شأن ذلك أن يحسن

الوضع على المدى الطويل. وينبغي أن يتاح المزيد من الفرص لمشاركة الشباب وتمكينهم في منظومة الأمم المتحدة، وفي إعداد الاستجابات وقيادتها.

وأخيرا، ينبغي أن تتم المساءلة بدرجة أكبر. فهناك عدد كبير من القوانين المعمول بها بالفعل والتي من المفترض أن تحمي الأطفال المتضررين من النزاع، مثل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، واتفاقيات جنيف، والعديد من قرارات مجلس الأمن. وقد وافقت بلدان كثيرة على تلك القوانين، ولكنها لا تحترم. ولا يتم إنفاذها على النحو المطلوب على الصعيد القطري أو الإقليمي. وينبغي زيادة المساءلة عن الوعود والالتزامات التي قطعت. وينبغي بذل المزيد من الجهود لكفالة اطلاع الجيوش والجماعات المسلحة والحكومات المحلية، وأي شخص يتعامل مع طفل في منطقة من مناطق النزاع، عى تلك القوانين وفهمهم لها، ومحاسبة من ينتهكونها في نفس الوقت.

وفي الأسبوع الماضي، جلست مع أصدقاء وزملاء في بيدي بيدي، وسألتهم ما هو أهم شيء ينبغي أن أطلبه من مجلس الأمن. فاتفقوا جميعا على أن أطلب مشاركة الشباب والأطفال في السياسات والبرمجة. وإذا كانت هذه السياسات والبرامج مخصصة للأطفال والشباب، فلتكن ملكا لهم.

وأود أن أختتم كلمتي بشكر أصدقائي والمتعاونين معي في منظمتي "أرضية مماثلة" و "طفل الحرب (War Child)" وغيرهم من الأشخاص والمنظمات الذين ساعدوني في رحلتي. وأشكر أعضاء مجلس الأمن على ما سيفعلونه لمساعدة الأطفال في حالات النزاع مساعدة أفضل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد كومي جزيل الشكر على مشاطرتنا تجاربه، وعلى التوصيات التي عرضها علينا، والتي لا أشك في أنها ستؤدي دورا مهما في توجيه عملنا في المستقبل.

أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية كنائب وزير خارجية البرازيل.

مرة أخرى، أود أن أشكر جميع المشاركين على الفرصة السانحة لتشاطر هذه المناقشة المهمة. وأشكر الأمين العام على تقريره السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493). وأشيد أيضا بالممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فرجينيا غامبا دي بوتغيتر، على التزامها وجهودها المتواصلة في العمل مع الأطراف في البلدان المتضررة من النزاعات من أجل حماية الأطفال. وأشكرها على كلمتها التي أدلت بها صباح اليوم أيضا. وأود أيضا أن أشكر المديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة كاثرين راسل، على عملها الدؤوب والمخلص. وعلاوة على ذلك، أشكر مرة أخرى السيد باتريك كومي على شهادته المؤثرة والملهمة أمام مجلس الأمن.

وخلال السنوات الـ ٢٥ الماضية، أحرزت الأمم المتحدة تقدما جديرا بالتقدير في حماية الأطفال من ويلات الحرب. ويظهر تقرير هذا العام وحده أنه تم إطلاق سراح أكثر من ٠٠٠ ١٢ طفل من الجماعات المسلحة والقوات المسلحة في عام ٢٠٢١. وعلى الرغم من الجهود التي بذلناها حتى الآن، لا يزال أمامنا طريق طويل. فالأطفال لا يزالون عرضة للانتهاكات الجسيمة الستة نتيجة لعدم امتثال أطراف النزاع المسلح للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين.

وبعض هؤلاء الأطفال في وضع أكثر هشاشة، مثل الأطفال اللاجئين والمشردين داخليا وعديمي الجنسية. ويعرض النزوح سلامة الأطفال لمخاطر إضافية، بما في ذلك التعرض للاتجار والاستغلال، ولا سيما منهم الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو الذين انفصلوا عن والديهم أو عن كَفلَتهم. ويواجه الأطفال النازحون أيضا عقبات تحول دون حصولهم على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية. وتشكل تلك الحالة عقبة خطيرة أمام نماء الأطفال، وتزيد من خطر تعرضهم لانتهاكات جسيمة إضافية.

ويجب على البلدان المجاورة وبلدان العبور والبلدان المضيفة أن تكفل تحديد هوية الأطفال الذين يصلون إلى أراضيها على الفور، وتتيح لهم سبل الحصول على جميع الخدمات العامة والاستحقاقات الاجتماعية، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين. وينبغي أن تشمل تلك الخدمات الحصول على التعليم، وفقا لقرار العام الماضي ٢٦٠١

(٢٠٢١). وما فتئت البرازيل توفر التعليم والرعاية الصحية، من بين خدمات ومزايا أخرى، للأطفال الفارين من بلدان مثل أفغانستان وهايتي وسوريا وفنزويلا. فالأطفال يستحقون دائما رعايتنا، بغض النظر عن العرق أو الانتماء الإثني أو الجنسية أو الهجرة أو أي وضع آخر.

ومن الاتجاهات المثيرة للقلق التي يكشف عنها تقرير هذا العام الزيادة في عمليات الاختطاف بنسبة تزيد على ٢٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٢٠– وهي واحدة من أعلى نسب الزيادة في الانتهاكات الجسيمة. ويتعرض الفتيان والفتيات على حد سواء لخطر الاختطاف. والأطفال الذكور الذين يعانون من الاختطاف كثيرا ما يخضعون أيضا للتجنيد. أما الفتيات المختطفات، فمن المرجح أن يعانين من انتهاكات مثل العنف الجنسي والزواج القسري والاستغلال. وكثيرا ما يحتاج الفتيان والفتيات إلى أنواع مختلفة من الدعم قبل النزاع وأثناءه وبعده.

وينبغي أن تكون جهود الوقاية وحماية الأطفال من الانتهاكات الجسيمة أولوية للمجتمع الدولي، وكذلك إعادة الإدماج، التي هي ضرورية لمساعدة الأطفال على إعادة بناء حياتهم. فعند إطلاق سراحهم، غالبا ما يواجهون الإقصاء والوصم والافتقار إلى الفرص. إن عالما يتخلى عن أطفاله ليس له مستقبل. فهو لا يلهم الإيمان ولا الرجاء. ويجب النظر إلى إعادة الإدماج على أنها دعامة ثالثة من دعائم جدول الأعمال المتعلق بالأطفال والنزاعات المسلحة، تكمل جهود الوقاية والحماية. ويجب أن تفهم إعادة الإدماج على أنها عملية طويلة الأجل تتطلب التزاما طويل الأجل. وينبغي أيضا أن ينظر إليها كأداة لبناء السلام وصونه.

ونحن نشجع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام على العمل مع أطراف النزاعات لوضع خطط عمل محددة بشأن إعادة الإدماج، يمكن فيها ربط المجتمعات المحلية والشركاء والمانحين ذوي الصلة في شبكة تضامن واحدة. وبذلك نشجع أيضا مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح على الاستفادة الكاملة من خبرة لجنة بناء السلام، التي هي في وضع فريد يمكنها من سد الفجوة بين المناقشات، مثل المناقشة التي نقترحها هنا.

وأود أيضا أن أشاطركم بضع كلمات بخصوص أربع عناصر رئيسية للتنفيذ الفعال لجدول الأعمال المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح.

أولا، المساءلة ضرورية لإنهاء الانتهاكات الجسيمة. وفي هذا الصدد، تتفق البرازيل مع دعوة الأمين العام في تقريره الدول الأعضاء إلى اعتماد تدابير وطنية للمساءلة، وإلى التعاون مع آليات المساءلة الدولية ذات الصلة.

ثانيا، يجب أن يتقيد أي عمل لمكافحة الإرهاب بالقانون الدولي. وإذا ما تمت مكافحة الإرهاب على حساب أطفالنا، فإنها ستكون قد أبطلت الغرض منها. وينبغي دائما معاملة الأطفال كضحايا في المقام الأول، بمن فيهم أولئك المرتبطون بالجماعات المصنفة على أنها إرهابية، وينبغي ألا يحتجزوا إلا كملاذ أخير ولأقصر مدة مناسبة.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن أن يكفل ألا تكون للجزاءات آثار إنسانية ضارة على السكان المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وألا تؤثر سلبا على الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الإنسانية. ونشجعه على مواصلة تحسين المحميات الإنسانية في نظم الجزاءات، والنظر في إشراك خبراء في مجال حقوق الطفل في آليات الرصد التابعة للجان الجزاءات، بما في ذلك الأفرقة وأعمال الخبراء.

رابعا، تتفق البرازيل مع تقرير الأمين العام بشأن أهمية كفالة إدراج أحكام وقدرات حماية الطفل في جميع الولايات ذات الصلة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة.

وفي الختام، تؤمن البرازيل بأن الأطفال يمكنهم الاستمرار في التوفيق بين أعضاء هذه المنظمة. ومع التسليم بأن مجلس الأمن منقسم بشأن طائفة معقدة من المسائل، فإن حماية الأطفال من الحرب ينبغي أن تكون أحد القواسم المشتركة لنا جميعا. وكما جاء في تقرير غراسا ماشيل:

”في عالم يتسم بالتنوع والتفاوت، يشكل الأطفال قوة موحدة قادرة على جلب الناس إلى أسس أخلاقية مشتركة“. (A/51/306، الفقرة ٦).

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على استضافة المناقشة السنوية لهذا العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح. كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا دي بوتغيتر والمديرة التنفيذية راسل والسيد باتريك كومي على إحاطاتهم القوية.

في العام الماضي، شهدنا زيادة هائلة في عدم الاستقرار السياسي واستيلاء العسكريين على السلطة والانقلابات. وشهدنا اندلاع أعمال عنف وعدوانا عسكريا غير مبرر. ويُظهر التقرير السنوي لعام ٢٠٢١ (S/2022/493) أنه على الرغم من الالتزامات القانونية القائمة والأطر المعيارية التي تهدف إلى حماية الأطفال، فإن عدد الانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها لا يزال مرتفعا بشكل مثير للقلق. ويقدم التقرير حقيقة غير مريحة بالمرة، ولكنها لا جدال فيها: إن الأطفال يدفعون الثمن الأكبر للحرب.

وفي ميانمار، أفادت الأمم المتحدة مؤخرا بأن الجيش قتل ما لا يقل عن ١٤٢ طفلا، وشُرد أكثر من ربع مليون طفل، واحتُجز أكثر من ١ ٤٠٠ آخرين بشكل تعسفي. وهؤلاء الأطفال معرضون بشدة للمزيد من الانتهاكات والتجاوزات للقانون الدولي. كما نشعر بقلق عميق إزاء ما تردد عن استهداف مدارس البنات في منطقة حوض بحيرة تشاد وفي أفغانستان. إن إنكار سلطات الأمر الواقع الأفغانية لحقوق الفتيات في التعليم أمر غير مقبول. كما أن حرب روسيا غير القانونية على أوكرانيا تسبب أيضا ضررا هائلا وموتا ومستقبلا غامضا لملايين الأطفال. وقد أُجبر الكثيرون على الفرار من منازلهم. ويجب على البلدان التي تستقبل أطفالا غير مصحوبين بذويهم أو منفصلين عنهم أن تكفل التعرف عليهم وتسجيلهم على الفور، فضلا عن توفير الحماية والدعم الكافيين لهم.

وإزاء هذه الخلفية المثيرة للقلق، أود أن أسلط الضوء على بعض الإجراءات التي ينبغي أن نتخذها للنهوض بجدول الأعمال هذا. أولا، يجب أن تكون لدينا الحقائق والبيانات لكي نستجيب بشكل كاف. وقد أثبتت أفرقة الأمم المتحدة القطرية وشركاؤها قدرتهم على التكيف ورصد الانتهاكات في البيئات الصعبة والإبلاغ عنها. وتشكل إضافة أربع حالات جديدة مثيرة للقلق في تقرير هذا العام خطوة هامة نحو إحراز تقدم على الصعيد القطري لحماية الأطفال. ولكن يجب أن نفعل المزيد لتأمين التمويل اللازم، أيضا من خلال المتابعة في اللجنة الخامسة.

ثانيا، كما نعلم، إن الوقاية خير من العلاج. ويجب أن نتخذ تدابير ملموسة لمنع الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال. وندعو جميع أطراف النزاعات إلى توقيع وتنفيذ خطط عمل مع الممثلة الخاصة للأمين العام، والدول الأعضاء إلى تأييد وتنفيذ مبادئ باريس ومبادئ فانكوفر فضلا عن إعلان المدرسة الآمنة. كما أن التنفيذ الفعال للقرار ٢٦٠١ (٢٠٢١) أمر أساسي.

ثالثا، يجب معاملة الأطفال كأطفال. وذلك ينطبق على جميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال المرتبطون بالجماعات المسلحة، حتى تلك المصنفة باعتبارها جماعات إرهابية. ونحث الدول الأعضاء على معاملة جميع الأطفال المعنيين في المقام الأول بوصفهم ضحايا لانتهاكات القانون الدولي. ولا يمكن للمجتمعات أن تبني سلاما مستداما دون إعادة إدماج الأطفال على نحو فعال ومستدام. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يتم سجن الأطفال إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة. وأولا وقبل كل شيء، ينبغي السعي إلى اتخاذ تدابير غير قضائية.

أخيرا، يجب ضمان المساءلة. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تقدم إلى العدالة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك من خلال التعاون مع آليات العدالة الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية. ونزاهة الممثلة الخاصة واستقلالها في رصد الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها أمران أساسيان. ويجب أن تخضع جميع أطراف النزاعات لنفس المعايير الشفافة، بما في ذلك من خلال معايير الإدراج في القوائم والشطب منها.

إن الأطفال الذين يعيشون في خضم نزاع ليس لديهم وقت يخسرونه. إن طفولتهم ومستقبلنا المشترك على المحك. والنرويج، بصفتها رئيسة الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، لا تزال ملتزمة بهذه القضية. فلنعمل الآن لضمان حياة أفضل لملايين الأطفال الذين يعيشون في خضم النزاعات المسلحة.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): على حد تعبير مواطني اللامع والأمين العام السابق، بوسومورو كوفي عنان:

”كنا جميعا أطفالا ذات مرة. ونحن جميعا نتشاطر الرغبة في رفاه أطفالنا، التي كانت دائما وستظل الطموح الذي تعتز به البشرية أيما اعتزاز على الصعيد العالمي“.

اليوم، وبينما نجتمع في قاعة مجلس الأمن، يوحدنا تطلعنا الجماعي إلى حماية الأطفال وضمان رفاههم، تود غانا أن تعرب عن تقديرها للبرازيل على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن الأطفال والنزاع المسلح. إن إيجاد سبل لحماية الأطفال من الواقع اليومي القاسي الذي يواجهونه فيما ينشأون في مجتمعات مزقتها النزاعات المسلحة هو أهم مسؤولية قائمة بذاتها يمكن أن نمارسها للدفاع عن الأشخاص العزل والفئات الأضعف. وأود في هذا الصدد أن أعرب عن تقديري للممثلة الخاصة للأمين العام فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر والمديرة التنفيذية كاثرين راسل على وجهات نظرهما الخصبة، وكذلك للسيد باتريك كومي، على قصته المؤثرة للغاية، والتي تبين لنا عن حق ضرورة القيام بعمل بشأن الالتزامات والوعود التي قطعناها جميعا بوصفنا مجتمعا دوليا لأطفال العالم.

في وقت سابق من هذا العام، وبينما شاركت غانا في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الولايات المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، شجعتنا النتائج التي حققها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام واليونيسف وغيرهما من الجهات على مدى العقدين الماضيين، بما في ذلك النجاح في تحرير مئات الآلاف من الأطفال من قبضة الجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم في المجتمع ووضع وتنفيذ خطط عمل من قبل أطراف النزاعات وتوفير خدمات للناجين والأسر المتضررة. وتبعث هذه النتائج الأمل في القدرات القائمة لضمان سلامة الأطفال.

ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء حقيقة أن عددا أكبر بكثير من الأطفال في بيئات النزاع يتعرضون حاليا لجميع الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال، ولا سيما القتل والتشويه، بما في ذلك من خلال المتفجرات من مخلفات الحرب من الألغام الأرضية المضادة للأفراد والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، والتجنيد والاستخدام ومنع وصول المساعدات الإنسانية من قبل عدد كبير من الجهات الفاعلة التي تعمل في جو من الإفلات من العقاب والخلل الاجتماعي والتي تفخر بارتكاب أبشع الهجمات ضد الأطفال كسلاح من أسلحة الحرب. وبالنسبة للأطفال اللاجئين والمشردين داخليا والأطفال عديمي الجنسية، فإن أهوال النزاع المسلح أكثر إيلاما، لأن افتقارهم إلى منزل أو أسرة أو حتى جنسية يزيد من تعرضهم للعنف الشديد وسوء المعاملة. ويشكل الاحتجاز التعسفي وإساءة معاملة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة أو الذين يُزعم ارتباطهم بها سمة سائدة في العديد من النزاعات المسلحة، يجب التصدي لها من خلال إعطاء الأولوية لكل من الآليات العالمية والوطنية للإفراج عن الأطفال وإعادة إدماجهم. إن الصور المؤلمة التي نراها والقصص المثيرة للإحباط التي كثيرا ما نسمعها داخل مجلس الأمن فيما يتعلق بمحنة الأطفال في حالات النزاع المسلح يجب أن تثير غضبنا واشمئزازنا عن حق وتدفعنا نحو توطيد ثقافتنا القائمة على العمل القوي.

في مناقشة اليوم المفتوحة، بالإضافة إلى تأييد غانا للبيانين اللذين ستدلي بهما مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية وفريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح، نود أن نسلط الضوء على أربع رسائل رئيسية بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تزيد من تعزيز حماية الأطفال في سياقات النزاع. أولا، تتجلى إشارة إلى مستوى الأهمية التي نوليها لجدول الأعمال المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح في الموارد التي نكرسها لدعم تنفيذه. ولذلك، نحث على تقديم الدعم الكامل لإيجاد موارد محددة الأهداف وعملية وسريعة لتيسير الاستجابات للتهديدات التي يتعرض لها الأطفال أو

تجنب الأخطار المحتمل أن يواجهونها. وتوفر هذه الموارد، في جملة أمور، أماكن إقامة آمنة للمشردين من الأطفال اللاجئين وعديمي الجنسية وتعزز حمايتهم من الانتهاكات الجسيمة الستة.

ومع ذلك، تمس الحاجة إلى أن يقوم المجتمع الدولي والدول الأعضاء بتخصيص موارد محددة الأهداف وبذل جهود تعاونية لتوعية المجتمعات المحلية بمخاطر الذخائر المتفجرة، فضلا عن كفالة تحديد جميع أشكال الذخائر المتفجرة التي يمكن أن تعرض حياة الأطفال للخطر وتسييجها وتدميرها في نهاية المطاف.

ثانيا، ينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء أن تعمم مراعاة حماية الطفل في جميع الجهود التي تبذلها والمناقشات التي تجريها بشأن بالنزاعات، بما في ذلك في مجالات منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

ويتعين على بعثات حفظ السلام أن تكفل إدماج الالتزامات المتعلقة بحماية الأطفال في سياسات التخطيط للبعثات وقرارتها وأنشطتها، كما يجب أن تشمل عملياتها لحفظ السلام وعملياتها الميدانية جهات تنسيق معنية بحماية الأطفال.

ثالثا، هناك حاجة ملحة إلى كفالة عدم معاملة الأطفال الملحقين بالجماعات المسلحة أو الإرهابية بصفتهم مجرمين، بل كونهم ضحايا. وينبغي مساعدة الدول التي يلزمها قدرات، بدعم من الأمم المتحدة، على وضع إجراءات تشغيل موحدة لتسليم هؤلاء الأطفال على وجه السرعة إلى الجهات الفاعلة المدنية في مجال حماية الأطفال وإدماجهم في المجتمع، وفقا للقرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) واتفاقية حقوق الطفل، من بين صكوك أخرى.

أخيرا، ونظرا لأهمية تعليم الأطفال، فإننا ندين بشدة استخدام المدارس لأغراض عسكرية وكذلك جميع الهجمات على المدارس والمرافق التعليمية. وتتحمل الدول الأعضاء مسؤولية وضع قوانين تجرم الهجمات على المدارس وإنفاذها بصرامة، فضلا عن كفالة استمرار التعليم أثناء النزاعات المسلحة وإعادة إنشاء مرافقه والحفاظ عليها، تمشيا مع إعلان المدارس الآمنة.

وندعو الجميع إلى التمسك بذلك الالتزام، ونعيد التأكيد على ضرورة احترام جميع أطراف النزاعات للطابع المدني للمدارس وفقا للقانون الدولي الإنساني.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أنه على الرغم من الخطوات الكبيرة التي اتُخذت على الصعيد العالمي في إذكاء الوعي وحماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، لا يزال أمامنا أشواط طويلة لتعزيز التعاون الدولي في مجال حماية الأطفال في حالات النزاع. وغانا ملتزمة بقطع تلك الأشواط الإضافية من أجل حماية هؤلاء الأطفال وتأمين مستقبل آمن ومستدام لهم.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتر والمديرة التنفيذية راسل على إحاطتيهما. وأشكر السيد كومي على تشاطر خبراته ورؤاه معنا. فمن المهم جدا بالنسبة لنا أن نستمع إليهم. وأتوجه بالشكر أيضا إلى البرازيل على استضافتها هذه المناقشة الهامة جدا.

يقدم تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح لهذا العام (S/2022/493) لمحة واقعية عن كيفية تأثير النزاع على الأطفال. ففي إثيوبيا، أجبر آلاف الأطفال على ترك منازلهم وانفصلوا عن أسرهم وتعرضوا للعنف الجنسي. ونشعر بالتفاؤل إزاء التوصل لهدنة إنسانية في شمال إثيوبيا ونأمل أن تبني جميع الأطراف على ذلك الزخم للمضي قدما بالمحادثات والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار.

وقد تسبب النزاع في اليمن في معاناة هائلة للأطفال، بما في ذلك منع وصول المساعدات الإنسانية، كما أسفر عن مقتل الأطفال وتشويههم وتعرضهم للعنف الجنسي وتجنيدهم واستغلالهم في النزاع. ونرحب بعقد الهدنة في اليمن حتى يحصل جميع اليمنيين، بمن فيهم الأطفال، على قسط من الراحة ونواصل دعم عمل الأمم المتحدة مع أطراف النزاع بغية حماية الأطفال ومنع ارتكاب انتهاكات بحقهم.

وتثير الحالة في ميانمار قلقا متزايدا. ففي يوم واحد من شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، قتل جيش ميانمار ما لا يقل عن

٣٥ شخصا في ولاية كاياه، بينهم أطفال وموظفان في منظمة "إنقاذ الطفولة"، ثم أحرق جثثهم. ووفقا لطبيب فحص الرفات، فإن جماجم جميع الضحايا تقريبا كانت مكسورة. ويستعصي على الفهم كيف أن البعض في المجتمع الدولي يواصل، في خضم هذه الوحشية، تزويد جيش ميانمار بالأدوات الفتاكة التي تمكنه من شن حملته العنيفة والقمعية. ويجب وضع حد الآن لبيع الأسلحة والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج إلى ذلك الجيش.

وجاءت الحرب التي تشنها روسيا على أوكرانيا لتضيف فصلا مظلما آخر في كتاب الاعتداء على الأطفال. وتتزايد المخاطر التي يتعرض لها الأطفال في أوكرانيا مع قيام القوات الروسية بضرب عدد متزايد من المستشفيات والمدارس. وبحسب ما ورد، رحّلت القوات الروسية قسرا أكثر من مليون مدني أوكراني إلى روسيا من خلال ما يسمى بمعسكرات الفرز، بما في ذلك أكثر من ٠٠٠ ٢٦٠ طفل. وفي الوقت نفسه، تروج مفوضة روسيا لحقوق الطفل لجهود جديدة يبذلها الكرملين لتسريع عملية تبني الأطفال من أوكرانيا داخل روسيا.

ونشيد بالأمين العام والممثلة الخاصة للأمين العام غامبا دي بوتغيتر لإدراج أوكرانيا وموزامبيق وإثيوبيا ضمن الحالات المثيرة للقلق في التقرير السنوي بشأن الأطفال والنزاع المسلح. والأهم أن ذلك الإجراء يبرز استمرار الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال.

وفي عام ٢٠٢١، أعاقت الهجمات العنيفة على تلاميذ المدارس في أفغانستان، لا سيما الفتيات، إمكانية الحصول على التعليم. وفي عام ٢٠٢٢، ربما لم تعد الجماعات المسلحة والقوات الحكومية تستخدم المباني المدرسية لأغراض عسكرية، غير أن السلام لم يعد بالنفع على الفتيات الأفغانيات، اللاتي مُنعن من الالتحاق بالمدارس الثانوية. ويحق لكل طفل أفغاني الحصول على التعليم على قدم المساواة، بغض النظر عن كينونته.

وقد كان موقف مجلس الأمن واضحا وإجماعيا. ومفاده أنه إذا أرادت طالبان تطبيع علاقاتها مع المجتمع الدولي، يجب فتح المدارس أمام جميع الطالبات دون مزيد من التأخير.

ومن الجلي أننا لم نفعل ما يكفي لحماية الأطفال من أثر النزاع. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بالخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، وهي حريصة على النهوض بها وتعزيزها وإدماجها على نحو أفضل في جميع أعمال مجلس الأمن.

وعلى الصعيد الوطني، يجب تجريم الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في القوانين الوطنية. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى اعتماد تدابير مساءلة وطنية لمحاسبة الجناة.

وعلى الصعيد الدولي، يجب على المجلس أن يكفل تمتع جميع عمليات الأمم المتحدة للسلام وبعثاتها السياسية بالقدرة اللازمة لحماية الأطفال، مع إعطاء الأولوية لحماية الطفل أثناء المراحل الانتقالية.

وعلاوة على ذلك، وبناء على تعليقات الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا دي بوتغيتر في هذا الصباح بشأن الحاجة إلى حيز إنساني آمن، ندعوها إلى وضع مذكرة إرشادية بشأن منع وصول المساعدات الإنسانية للأطفال، تمشيا مع المذكرات الإرشادية المتعلقة بالانتهاكات الأخرى. ونطالب جميع أطراف النزاعات بإتاحة وتيسير الوصول الآمن والسريع ودون عوائق للمساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين، لا سيما الأطفال.

ولا تتعلق المسألة بحماية فئة فرعية صغيرة من سكان العالم. فعندما نتخذ خطوات لحماية الأطفال، فإننا نحمي مستقبلنا الجماعي ونحافظ عليه ونتخذ خطوات نشطة لإنهاء النزاعات الطويلة الأمد. وتشكّل حماية الأطفال عنصرا حاسم الأهمية في صون السلام والأمن الدوليين.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر البرازيل على تنظيم هذه المناقشة. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيدة راسل والسيدة غامبا دي بوتغيتر على إحاطتيهما، وأشيد بالبيان المؤثر الذي أدلى به السيد كومي بوصفه أحد الناجين. وأحيي من خلاله جميع المشاركين في حماية الأطفال في حالات النزاع.

تشيد فرنسا بالجهود التي تواصل منظومة الأمم المتحدة بأسرها بذلها لتحرير الأطفال من الحرب. وفي ظل تحرير أكثر من ٠٠٠ ١٥٠

طفل منذ عام ٢٠٠٥، تشكّل الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح أفضل ما يفعله المجلس عندما تقتضي الظروف ذلك. غير أنه، يمكننا، بل ويجب علينا، أن نفعل المزيد. وتستمر الانتهاكات مع تضاعف النزاعات، مما يزيد من ضعف الأطفال. كما أن الانتهاكات التي ترتكبها القوات النظامية تتزايد.

وفي ذلك الصدد، تدين فرنسا مرة أخرى العدوان الروسي على أوكرانيا، وعواقبه مأساوية عندما يتعلق الأمر بالأطفال. يجب تفعيل الآليات المتاحة لمجلس الأمن دون إبطاء، إذا لزم الأمر، من خلال تقارير أكثر تواترا عندما تكون الحالة عاجلة. ويجب تسجيل جرائم القتل والتدمير والهجمات ضد المدارس والمستشفيات وإسنادها على الفور. إن مصداقية الأمم المتحدة وقائمة جزاءات المجلس على المحك.

ويساور فرنسا القلق أيضا إزاء الأوضاع في الصومال وأفغانستان وميانمار وسورية واليمن. ونرحب بجهود الأمم المتحدة لإقامة حوار مع الأطراف وتشجيع التوقيع على خطط العمل.

وفي مواجهة تلك الاتجاهات المثيرة للقلق، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، يجب ألا تنتهي مكافحة الانتهاكات الجسيمة بإطلاق سراح الأطفال. فإعادة إدماجهم في المجتمع أمر أساسي، في حين تمثل إعادة تجنيدهم فشلا لا يغتفر. وتعالج مبادئ باريس والتزامات باريس الهدف المزدوج المتمثل في إطلاق سراح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية. ومنذ عام ٢٠٠٧، أيدت ١١٢ دولة تلك المبادئ والالتزامات، ونكرر دعوتنا إلى تأييدها عالميا.

ثانيا، يجب أن نضاعف جهودنا لحماية الأطفال اللاجئين والمشردين داخليا، الذين هم من بين أضعف الفئات. وترحب فرنسا بعمل اليونيسيف والجهات الفاعلة في المجال الإنساني. ويشكل الحصول على التعليم مسألة رئيسية، ولهذا السبب عملت فرنسا، على سبيل المثال، من أجل التسجيل الفوري لأكثر من ١٨ ٠٠٠ طفل لاجئ أوكراني في المدارس.

ونرحب أيضا بالتركيز اليوم على حالة الأطفال عديمي الجنسية. يجب إلغاء القوانين التي تمنع الأمهات من منح جنسيتهن، ويجب ضمان تسجيل جميع المواليد. ويجب أن يكون جميع الأطفال قادرين على التمتع بحقوقهم على قدم المساواة.

ثالثا وأخيرا، يجب أن نواصل الكفاح بلا هوادة ضد الإفلات من العقاب. وتشيد فرنسا بدور الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الملتزمة بحماية الطفل. ويجب علينا أيضا أن نستفيد بقدر أكبر من الجزاءات كأداة لاستكمال الإجراءات القانونية.

وكونوا مطمئنين إلى أن فرنسا ستواصل التزامها التاريخي بحماية الأطفال في حالات النزاع.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر البرازيل على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. كما نشكر معالي نائب وزير خارجية البرازيل، السفير فرناندو سيماس ماغالهايس، على ترؤسه جلسة اليوم. ونرحب بالممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، والمديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة كاثرين راسل، ونشكرهما على إحاطتيهما. كما نشكر السيد باتريك كومي على روايته المؤثرة وتوصياته.

الأطفال هم أصحاب المصلحة الأكثر أهمية لمستقبلنا، ومن هنا تأتي الحاجة إلى حمايتهم ورعايتهم وتمكينهم. وينبغي أن تكون مصالح الطفل الفضلى في طليعة جميع مساعينا. قال المهاتما غاندي ذات مرة: ”إذا أردنا تعليم السلام الحقيقي في هذا العالم، وإذا كنا سنشن حربًا حقيقية ضد الحروب، فعلينا أن نبدأ بالأطفال“. ومع ذلك، لا يزال الأطفال يعانون بشكل غير متناسب في معظم حالات النزاع المسلح في جميع أنحاء العالم. فهم لا يزالون أكثر عرضة للمعاناة وهم معرضون بشكل خاص لآثار النزاعات المسلحة.

وعلى مدى العقدين الماضيين، شارك مجلس الأمن بنشاط في حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. وفي حين تم إحراز تقدم كبير،

لا تزال الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال مستمرة، في حين أن جائحة مرض فيروس كورونا المستمرة زادت من تفاقم المخاطر التي يواجهها الأطفال. ولذلك، من المهم أن تركز الدول الأعضاء على تدابير حماية الطفل في خططها للاستجابة للجائحة وكذلك خططها للتعافي.

وكما أشار الأمين العام في تقريره (S/2022/493)، لا يزال حجم وشدة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة في ازدياد. ومن الواضح أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة أمام التنفيذ الفعال لهذه الولاية. وتقع على عاتق المجتمع الدولي المسؤولية، بل والالتزام، بأن يبذل قصارى جهده لتوفير الدعم للأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة من دون أي تمييز.

ونعرب عن تقديرنا لمشاركة الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، مع الأطراف في النزاعات المسلحة، مما أسفر عن إطلاق سراح ٢١٤ ١٢ طفلا خلال العام الماضي وحده.

وتقع على عاتق الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن حماية حقوق الطفل، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل. ويجب على مجلس الأمن أن يبذل كل ما في وسعه لدعم جهود الحكومات في هذا الصدد. كما نشجع الدول الأعضاء على التصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

وتحتاج الدول الأعضاء إلى دعم الأطر القانونية الفعالة لحماية وتعزيز حقوق الطفل. ومن المهم بناء بيئة تمكينية ومواتية لكفالة النماء الكلي للطفل، مع التركيز بوجه خاص على التغذية والتعليم والسلامة. فالأطفال الذين ينشأون في حالات النزاع وما بعده يحتاجون في كثير من الأحيان إلى بداية جديدة. ومن المهم في هذا السياق تقديم الدعم للحكومات الوطنية في تعزيز الأدوات القانونية والتنفيذية لحماية الطفل.

ونشدد على ضرورة وضع حد لإفلات جميع الجهات الفاعلة التي ترتكب وتحرض على ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح من العقاب. ومن الأهمية بمكان أن تضع الدول الأعضاء أطرا قانونية شاملة تتمشى مع المعايير الدولية بغية كفالة الملاحقة القضائية الفعالة للجرائم المتصلة بالأطفال. وتقع على عاتق الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن مقاضاة هذه الجرائم وردعها في حالات النزاع على أراضيها، حتى وإن زعم أن هذه الجرائم ارتكبتها جهات من غير الدول. ويمكن للأمم المتحدة، عند الاقتضاء، أن تساعد الدول الأعضاء على زيادة قدراتها على معالجة هذه المسألة.

وتنص اتفاقية حقوق الطفل على التزام الدول الأطراف بتعزيز إعادة تأهيل الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة وإدماجهم اجتماعيا في بيئة تعزز صحة الطفل واحترامه لذاته وكرامته. ويعتبر التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أمرا حاسما لوضع سياسة فعالة ومستدامة لإعادة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم. ويتعين على الدول الأعضاء أن تعمل من أجل اتباع نهج شمولي لتوفير الحماية للأطفال الضحايا أثناء عملية إعادة التأهيل وإعادة الإدماج في حالات ما بعد النزاع .

وثمة اتجاه خطير ومثير للقلق في الإرهاب العالمي يتمثل في ارتفاع عدد الأطفال الذين يتم تجنيدهم وإشراكهم في الأنشطة المتصلة بالإرهاب. وبالنسبة للجماعات الإرهابية، فإن الأطفال هم الأكثر عرضة للتلاعب، سواء كمشاركين نشطين أو كدروع بشرية لحماية مرتكبي الإرهاب. وقد استغلت تلك الجماعات الإرهابية إغلاق المدارس بسبب الجائحة لاستهداف الأطفال، بما في ذلك من خلال السبل المتاحة على الإنترنت، من أجل تغذية نزعة التطرف عندهم وتلقينهم أيديولوجيات متطرفة عنيفة. وثمة حاجة ملحة إلى اتباع نهج أكثر تنسيقا لتنفيذ خطط حماية الطفل ومكافحة الإرهاب. ويتعين على الدول الأعضاء أن تبدي إرادة سياسية أكبر لمحاسبة مرتكبي الإرهاب ورعاتهم، والوفاء بالتزامات المجلس المتعلقة بحماية الطفل.

ويذكر تقرير الأمين العام أن أكثر من ٢٥ في المائة من الإصابات بين الأطفال نجمت عن الألغام والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات من مخلفات الحرب. ومن دواعي القلق العميق

أن الجماعات الإرهابية لجأت إلى الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع كخيارات منخفضة التكلفة وفعالة لنشر الرعب وتهديد المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال. وقد ازداد استخدام هذه الأجهزة، ومن هنا تبرز الحاجة إلى إدانة هذا الاتجاه بشدة واتخاذ تدابير فعالة لمكافحته. وتؤيد الهند جهود دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من الوكالات التي ما فتئت تعمل في مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم.

ونحن ندرك أهمية توفير موارد كافية وتوفير العدد اللازم من مستشاري حماية الطفل في بعثات حفظ السلام، من أجل التنفيذ الفعال لبرامج حماية الطفل. وينبغي للمجلس أن ينظر في إدراج أحكام وقدرات كافية لحماية الطفل في جميع الولايات ذات الصلة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهناك أيضا حاجة أكبر إلى المشاركة البناءة مع الحكومات الوطنية المعنية في صياغة وتنفيذ خطط عمل لحماية الطفل، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من أجل الحفاظ على السلام الدائم.

ونلاحظ أيضا مع القلق أنه على الرغم من ولاية المجلسالواضحة، فإن تقرير الأمين العام يتضمن حالات ليست حالات نزاع مسلح أو تهديدا لصون السلام والأمن الدوليين. ويجب أن نتوخى الحذر، لأن محاولات توسيع الولاية بشكل انتقائي لن تؤدي إلا إلى تسييس جدول أعمالها. ومن شأن ذلك أن يشغلنا، بل ويحول انتباهنا عن التهديدات الحقيقية للسلم والأمن الدوليين والأطفال في النزاعات المسلحة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا التزام الهند الراسخ ودعمها الثابت للأمم المتحدة في جميع مساعيها لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أود بداية أن أشكركم وأشكر بعثة البرازيل على عقد هذه المناقشة الهامة وعلى إبقاء جدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح ضمن أولويات المجلس. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لجهود السيدة فرجينيا غامبا وجهود مكتبها في تعزيز حماية الأطفال في مناطق النزاع حول العالم. ونعرب في هذا السياق عن بالغ قلقنا إزاء مستوى الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والتي ترتكب معظمها من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، ومنها الجماعات الإرهابية مثل الحوثيين وحركة الشباب وتنظيم داعش. كما أشكر السيدة كاثرين راسل على إحاطتها الوافية. والشكر موصول للسيد باتريك كومي على مشاركته في جلسة اليوم.

انطلاقا من التزام دولة الإمارات بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة وفقا للقانون الدولي وأطر العمل التابع لمجلس الأمن أود تسليط الضوء على ثلاث مسائل مهمة.

أولا، يتعين علينا تشجيع ودعم الآليات التي تشارك فيها مختلف الجهات الفاعلة والمعنية بحماية وإعادة إدماج الأطفال المتأثرين من النزاعات المسلحة، وذلك لضمان اتباع نهج شامل لكافة شرائح المجتمع، وإنشاء برامج متكاملة لدعم جهود بناء السلام، مع تسهيل الحصول على التمويل اللازم والمستدام للبرامج التي تركز على الناجين وتراعي المنظور الجنساني. وكما استمعنا اليوم من السيد باتريك كومي، فإن الاستجابة لاحتياجات هؤلاء الأطفال في كافة جهود بناء السلام يعد أساسيا لضمان إعادة إدماجهم في المجتمع ولتمكينهم بناء مستقبل واعد. ثانيا، يجب مواصلة التصدي لعمليات اختطاف الأطفال في مناطق النزاع، فكما وضح لنا التقرير الأخير للأمين العام ارتفعت الحوادث التي تم التحقق منها في عام ٢٠٢١ بنسبة تبلغ أكثر من ٢٠ في المائة عن العام الذي سبقه رغم القصور الشديد في الإبلاغ عن هذه الانتهاكات الخطيرة. وينبغي كذلك تسريع عملية جمع البيانات المصنفة حسب العمر والجنس لبلورة فهم أفضل للتأثير المتباين للنزاع في كافة مراحله على الأطفال ذكورا وإناثا، حيث سيساعد ذلك الجهات المعنية – كالمنظمات الإقليمية – على تطوير استراتيجياتها المتعلقة بتبادل المعلومات والرصد والإبلاغ، خاصة بشأن الانتهاكات الجسيمة العابرة للحدود. ثالثا، وفي سياق ارتفاع أعداد النازحين قسرا إلى مستويات غير مسبوقة، يجب على مجلسنا هذا وضع احتياجات الأطفال النازحين في صلب اهتماماته، بما في ذلك عبر إدراج مسألة حماية الأطفال النازحين في ولايات عمليات السلام وإعادة التأكيد على حقهم في الحصول على الخدمات الأساسية مثل الرعاية النفسية

والصحية. ونؤكد هنا على أهمية تمتع الأطفال النازحين بسبب النزاع المسلح بحقهم الأساسي في الحصول على التعليم أسوة بباقي الأطفال مع ضمان أن يكون التعليم شاملا ويستجيب لاحتياجاتهم ويراعي رفاههم وخلفياتهم الثقافية واللغات المناسبة لهم.

كما سبق وأكدنا يتطلب الالتزام الفعلي بحماية الأطفال منع نشوب النزاعات في المقام الأول، إذ من المؤسف أن أوضاع الأطفال في تدهور مستمر لارتباطه بشكل مباشر بتزايد النزاعات المسلحة حول العالم. وعليه يتعين على المجلس أن يتحمل مسؤوليته الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين لإنهاء هذه النزاعات ومنع حدوث المزيد منها. وستواصل دولة الإمارات، بدورها، تعاونها ودعمها للجهود اللازمة لتحقيق هذه الغايات.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشيد بكم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المهمة. كما أشكر السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والسيدة كاثرين راسل، المديرة التنفيذية لليونيسيف، والسيد باتريك كومي على إحاطاتهم. وترحب كينيا بهذه الفرصة للنظر في التقرير السنوي للأمين العام (S/2022/493) وفي الجهود الإضافية اللازمة لحماية الأطفال من النزاعات المسلحة. واليوم نود أن نسترعي انتباه المجلس إلى أربع توصيات.

أولا، من التدابير الفورية التي ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذها إدماج القدرات والأحكام المتعلقة بحماية الطفل في جميع ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. والعناصر التي يتعين إدراجها هي الإنذار المبكر وحماية المدنيين والعدالة الانتقالية ونزع السلاح ومكافحة التطرف والتجنيد، وفك الارتباط والتسريح وإعادة الإدماج.

ثانيا، إن الضرر الذي تلحقه الجماعات الإرهابية بالأطفال يتطلب اهتماما عاجلا من مجلس الأمن. وتدين كينيا الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة. ونلاحظ مع القلق الارتفاع غير العادي في عدد الجرائم التي ترتكبها الجماعات الإرهابية مثل حركة الشباب وتنظيم داعش والحوثيين، التي تقوم بعمليات اختطاف جماعي كجزء من عملية التجنيد لديها. إذ يُختطف الأطفال من منازلهم ومدارسهم، ويتم الاتجار بهم أو تزويجهم قسرا من الإرهابيين، ويتعرضون للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي.

وتلحق عملية التطرف في حد ذاتها أضرارا جسيمة بالأطفال، مما يدفعهم إلى اتخاذ إجراءات بغيضة وعنيفة تضر بهم وبأسرهم وبالجمهور بشكل عام. وتحتاج الأبعاد النفسية لتغذية نزعة التطرف إلى مزيد من الاهتمام من خبراء علم النفس السريري، ويجب النظر إليها من منظور سلامة الطفل ورفاهيته. ويجدر بمجلس الأمن والدول ملاحظة إلى أن قدرة حركة الشباب وتنظيم داعش والحوثيين على السيطرة على الأراضي والسكان داخلها مهمة للضرر الذي يلحقونه بالأطفال. وبناء على ذلك، ينبغي للمجلس الاتفاق مع أن الضغط العسكري والشرطي على هذه الجماعات، لدرجة تجعلها تكافح من أجل السيطرة على الأراضي، هو جزء لا يتجزأ من حماية الأطفال. ومن المهم أيضا التذكير بالهجمات الدورية التي تشنها جماعات مثل حركة الشباب على المؤسسات التعليمية. إن رفضهم للتعليم، فضلا عن اعتداءاتهم على المدارس، لدليل على أنه لا ينبغي اعتبارها جهات سياسية عادية أو أهدافا مشروعة للحوار والمفاوضات.

ومن النصائح المهمة للمجلس أن محاولات التفاوض مع الجماعات الإرهابية لا ينبغي دعمها إلا إذا تخلت الجماعات من أهدافها الأيديولوجية التي تبرر الهجمات على الأطفال والمدنيين عموما. ومع أخذ تلك الملاحظات في الاعتبار، تدعو كينيا إلى نظام لمكافحة الإرهاب أكثر قوة واتساقا لحماية الأطفال. ويجب معاملة حركة الشباب على هذا النحو ووضعها تحت أشمل نظام لجزاءات مكافحة الإرهاب لحماية الأطفال من انتهاكاتها. ونلاحظ القلق الوارد في تقرير الأمين العام بشأن أثر تدابير مكافحة الإرهاب على الأطفال. ومع ذلك، وبالنظر إلى ملاحظاتنا السابقة، المعترف بها في تقرير الأمين العام، نعتقد أن مكافحة الإرهاب الفعالة بكفاءة ومع مراعاة حقوق الإنسان تمثل أداة رئيسية في حماية الأطفال.

ثالثا، كثيرا ما يقع الأطفال ضحايا للذخائر المتفجرة التي تنشرها الجماعات الإرهابية. وينبغي دعم الدول في حالات النزاع بالقدرة اللازمة لقمع استخدام هذه الذخائر من جانب الجماعات الإرهابية والمسلحة. ونشجع على مواصلة الشراكات التعاونية بين برنامج الأمم المتحدة للشراكة الثلاثية والمركز الدولي للتدريب في مجال دعم السلام في نيروبي من أجل توفير التدريب والمساعدة العاجلين اللازمين للتصدي لهذا التهديد. وينبغي أيضا تعزيز بعثات الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام الإقليمية بالقدرات ذات الصلة لتعزيز النشر الاستباقي للقوة الذي يمكنه أن يستبق الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع وينزع فتيلها.

رابعا، يحتاج الأطفال الذين يولدون لإرهابيين نشطين أو الذين جندهم الإرهابيون والجماعات المسلحة إلى المساعدة عندما يستسلمون أو يتم أسرهم. إذ يقبع عدد كبير جدا من الأطفال الذين تربطهم صلات عائلية بالجماعات الإرهابية في مخيمات اللاجئين، وخاصة في سورية. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يأخذا زمام المبادرة في إعادة تأهيلهم وإسداء المشورة لهم وفك ارتباطهم وإعادة إدماجهم في مجتمعات خارج المخيمات. ويجب أن تكفل إعادة الإدماج تلبية الاحتياجات المحددة للأطفال، بما في ذلك من خلال الحصول على الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي وبرامج التعليم. وفي تجربة كينيا، تشمل إعادة الإدماج الفعال للأطفال الذين يجعلهم الإرهابيون متطرفين التحديد السليم للهوية وتقييم المخاطر والتدقيق وفك الارتباط وإعادة الإدماج والمراقبة والرعاية اللاحقة، والمزيد من المراقبة. وكينيا مستعدة للعمل مع الدول الأعضاء والأمين العام لنشر مبادرة للتدريب وبناء القدرات في البلدان المتأثرة بالنزاعات المسلحة من أجل فك الارتباط وإعادة الإدماج والجوانب الأخرى من برنامجنا.

وندعو أيضا إلى مواصلة دعم اليونيسيف ولجنة بناء السلام وغيرهما من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة في مساعدة الدول الأعضاء على كفالة الإدماج الكامل لحماية الأطفال المتأثرين بالنزاع وحقوقهم ورفاههم في مبادراتها.

وأؤكد من جديد التزام كينيا بمواصلة العمل عن كثب مع أعضاء مجلس الأمن على خطة العمل الهامة هذه.

السيدة نغيما ندونغ (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، سيدي، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة الهامة الرفيعة المستوى التي تتيح لنا فرصة أخرى لإعادة تأكيد ضرورة حماية هذه الشريحة الضعيفة من السكان – الأطفال – الذين يدفعون ثمنا باهظا بانتظام في حالات عدم الاستقرار والنزاع. نرحب بمشاركة السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر والسيدة كاثرين راسل وممثل المجتمع المدني باتريك كومي في هذه المناقشة، ونشكرهم على إسهاماتهم الثاقبة والتزامهم الشخصي بقضية الأطفال، ولا سيما الأطفال في حالات النزاع المسلح.

لقد أدت آثار الأزمات الأمنية على رفاه الأطفال إلى تسليم مجلس الأمن في عام ٢٠٠٥ بأن انتهاكات حقوق الطفل مسألة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين. وأعطى اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) الأولوية لهذا البند في جدول أعمال المجلس. ويدل القراران ٢١٤٣ (٢٠١٤) و ١٩٩٨ (٢٠١١) على التزام المجلس في ذلك الصدد. ومنذ ذلك الحين أحرز تقدم كبير وأُطلق سراح الآلاف من الجنود الأطفال وأعيد إدماجهم في المجتمع. وبالمثل اعتمدت الكثير من البلدان التي تمر بمرحلة النزاع خطط عمل وطنية لوقف تجنيد الأطفال الجنود والتعجيل بإطلاق سراحهم وإعادة إدماجهم.

وبالإضافة إلى تلك الإنجازات، يتعين علينا أكثر من أي وقت مضى تحمّل مسؤوليتنا الأكبر عن تكثيف دعوتنا لصالح جميع الأطفال الذين يعانون من وطأة هشاشة الحالة وعدم الاستقرار والفقر التي تكون مزمنة أحيانا في بعض المناطق التي تسود فيها النزاعات المسلحة.

يذكرنا تقرير الأمين العام (S/2022/493) عن هذه المسألة بأن الوضع لا يزال مثيرا للقلق. ولا يزال ملايين الأطفال في اليمن وميانمار وأفغانستان يوجهون ويجندون بحيث لا يستطيعون الذهاب إلى المدارس. كما تشكل الآثار المشتركة لانعدام الأمن وتأثير تغير المناخ تهديدا مستمرا للأطفال في منطقة الساحل وأجزاء أخرى من العالم. وبالتالي يجب أن نغتنم الفرصة التي تتيحها هذه المناقشة للتفكير معا بشكل أفضل في كيفية بناء السلام المستدام من خلال تنفيذ الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح.

إن رسالتنا لهذه المناقشة لا لبس فيها: فالأطفال ينتمون إلى آبائهم وأهلهم فضلا عن المدارس، وليس إلى ساحات المعارك. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية إعادة ربط الأطفال المتأثرين بالنزاع بنظمهم التعليمية بما في ذلك بواسطة التكنولوجيا والوسائل المبتكرة. وربما يوفر استخدام الفصول الدراسية المتنقلة المؤقتة حلا يمكن تكراره في مثل هذه الظروف ويصبح جزءا من الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة.

ولأجل كفالة حماية حقوق الطفل على نحو أفضل، يجب علينا أيضا أن نعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. فالجوع والفقر والهياكل الأساسية المحدودة – أو عدم القدرة على الوصول إليها تماما – أسباب تدفع الأطفال في بعض الأحيان حتى في أوقات السلم إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة والإرهابية. وفي ذلك الصدد، يجب استمرار تيسير التنمية والحد من الفقر والحفاظ على المساواة بين الجنسين في جميع الظروف. ويجب دعم أكثر الدول ضعفا وتعزيز قدراتها.

علاوة على ذلك، يمكن تعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة من عدة جوانب.

أولا، فيما يتعلق بالوقاية، فإن من شأن آليات الإنذار المبكر في بيئات النزاع أن تكون بمثابة رادار للكشف عن الحالات التي يتعرض فيها الأطفال للخطر وتعزيز رصد الشبكات الإجرامية القائمة، فضلا عن منع الشبكات الانتهازية من تخطيط وتكثيف عمليات نشر الوعي. ونعتقد أن التعاون بين الدول والإجراءات المتضافرة التي تتخذها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من العناصر الحاسمة لتعزيز تبادل المعلومات، خاصة فيما يتعلق بالتنقل عبر الحدود.

ثانيا، فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، يجب محاسبة المسؤولين عن تجنيد الأطفال والعنف والجرائم وانتهاك حقوقهم.

ثالثا، يجب تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تتكيف مع الاحتياجات المحددة للأطفال الجنود، بما في ذلك إعادة التأهيل والمشاريع السريعة الأثر للأطفال. ونعتقد أن نسبة الجنود الأطفال المفرج عنهم إلى أولئك الذين أعيد إدماجهم بشكل دائم في المجتمع لا تزال منخفضة إلى حد كبير.

وفي ذلك الصدد، يجب أن نقترح برامج مستدامة وطويلة الأجل لإعادة الإدماج تشمل محتوى تعليميا جيدا ورعاية صحية ودعما نفسيا – اجتماعيا، مع إدماج الاحتياجات المحددة والمتباينة للفتيات والأطفال ذوي الإعاقة بطبيعة الحال. ولن يكون كل ذلك ممكنا إلا إذا تلقت هذه البرامج المحددة دعما ماليا وتقنيا طويل الأجل.

في الختام، من الأهمية بمكان أن تستند استراتيجياتنا الشاملة لتسوية النزاعات بشكل عام وجهودنا لصالح الأطفال المتأثرين بالنزاعات بشكل خاص إلى الحماية والوقاية وإقامة شراكات متعددة وبناء القدرة على الصمود. وفي الوقت نفسه، ينبغي لها أيضا أن تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة. ومن شأن هذا النهج أن يكفل تحول الجنود الأطفال اليوم إلى قادة الغد.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أشكر البرازيل على عقد هذه المناقشة وأرحب ترحيبا حارا جدا بكم، السفير فرناندو سيماس ماغالهايس، نائب وزير خارجية البرازيل، في مجلس الأمن. ويعرب وفد بلدي أيضا عن امتنانه للإحاطات التي قدمتها الممثلة الخاصة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر والمديرة التنفيذية كاثرين راسل، والسيد باتريك كومي، الذين نقدر كثيرا شهاداتهم الشجاعة والمؤثرة.

إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح من الواضح أن جدول الأعمال هذا لا يزال أولوية. ولكنه ما برح يواجه تحديات جديدة، حيث لا يستثنى الأطفال أبدا من أثر الحروب، ما يجعلهم أكثر الفئات تأثرا نتيجة لذلك. وكما سمعنا، فإن تقارير الأمم المتحدة ذات الصلة تقدم سردا واضحا بالنيابة عنهم.

وبالنسبة للمكسيك، تظل حماية الأطفال في النزاعات المسلحة أولوية قصوى من منظور الدبلوماسية الوقائية وحماية المدنيين في

حالات النزاع، فضلا عن بناء السلام المستدام في حالات ما بعد النزاع. ولا بد أيضا من التشديد على أن النزاع المسلح يعدُّ أحد الأسباب الرئيسية للتشريد القسري لملايين الأطفال.

وكانت المكسيك أول عضو منتخب في مجلس الأمن يرأس الفريق المعني بالأطفال والنزاع المسلح في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. واضطلعنا مرة أخرى بتلك المسؤولية بصفتنا نائبا للرئيس وعملنا بشكل وثيق مع رئاسة النرويج.

ومما لا شك فيه أنه قد أحرز تقدم على مدى الـ ٢٠ عاما الماضية واستمر إدراج أطراف النزاع في القائمة. ولكن صحيح أيضا أن عدد الذين رفعت أسماؤهم من القائمة أكبر. ومن الجدير بالذكر أيضا أنه لم يعاد إدراج أطراف النزاع في القائمة بالرغم من أهمية ذلك لأنه يشير إلى استمرار تحسن الولاية وأنها ما تزال فعالة ويجب تعزيزها.

ونرحب ترحيباً حاراً بالنتائج الملموسة التي تحققت من خلال وضع وتنفيذ خطط العمل الحالية الـ ١٧ والالتزامات الأخرى التي تم التعهد بها مؤخراً. والحقيقة الدامغة هي أنه منذ إنشاء مكتب الممثل الخاص، تم تسريح أكثر من ٠٠٠ ١٧٠ طفل. وهذا ليس بالرقم الهيّن.

وبالنظر إلى المستقبل، من الواضح أنه يجب على مجلس الأمن أن يواصل البناء على إنجازات الفريق العامل. ويلزم تعزيز التنسيق بين الفريق العامل والهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس، بما في ذلك بعض لجان الجزاءات.

وفي حين أن من الواضح أن منع الانتهاكات الجسيمة هو المهمة الرئيسية لولاية الفريق العامل، فمن المهم أيضاً ضمان التنفيذ الكامل لبرامج إعادة الإدماج. وينبغي دائماً تصميم برامج المساعدة وفقاً للسن والمنظور الجنساني وينبغي أن تشمل جوانب الصحة العقلية.

وقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الدعم النفسي الاجتماعي هو ركيزة أساسية لتلك الولاية، كما ينبغي أن يكون كذلك لجميع برامج المساعدة الإنسانية. ومن الواضح أن إعادة الإدماج الكامل تتطلب أيضاً خدمات وطنية لحماية الطفل تشمل توفير التعليم للجميع والضمان الاجتماعي. ولذلك لا يكفي حظر تجنيد القصر وزواج الأطفال. فيجب أن نذهب إلى أبعد من ذلك.

ونثق بأن هذه المقترحات ستكون أساساً للوحدة والعمل بين جميع أعضاء مجلس الأمن وجميع أعضاء الأمم المتحدة.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أنضم إلى المتكلمين الآخرين في تقديم الشكر إلى مقدمي الإحاطات اليوم على ملاحظاتهم المستنيرة. وأود أن أسلّط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية فيما يتعلق بما سمعناه اليوم.

أولاً، ترحب المملكة المتحدة بإدراج الحالات في أوكرانيا وإثيوبيا وموزامبيق في التقرير السنوي للأمين العام (S/2022/493). وتشهد البيانات التي جمعتها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من الميدان على الاحتياجات الكبيرة لحماية الأطفال في تلك البلدان.

ومن شأن إنشاء آليات للرصد والإبلاغ أن يبني قاعدة أدلة أقوى حتى تتمكن جميع الأطراف من تحديد الإجراءات اللازمة لمنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

وفي أوكرانيا، هناك بالفعل أدلة وافرة على أن روسيا ترتكب ما لا يقل عن أربعة من الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال. وستحظى الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتر بدعمنا الكامل في العمل على تلك الخطة. ولكن هناك حل واحد فقط لإنهاء معاناة الأطفال الأوكرانيين، وهو إنهاء الغزو الروسي غير القانوني.

ثانياً، يساورنا قلق بالغ إزاء استمرار تزايد الهجمات على المدارس، بما في ذلك الهجمات المستهدفة على مدارس البنات. ولطالما ناصرت المملكة المتحدة حق كل فتاة في الحصول على ١٢ سنة من التعليم الجيد. ويشمل ذلك الفتيات المتأثرات بالنزاع.

وما زلنا نحثّ جميع الدول الأعضاء على تأييد إعلان المدارس الآمنة ومعالجة الأثر الجنساني للهجمات على التعليم. وأكرر مرة أخرى دعوة الأمين العام حركة طالبان إلى تمكين جميع الفتيات الأفغانيات من العودة الفورية إلى الفصول الدراسية.

ثالثاً، إن الزيادة في حالات العنف الجنسي ضد الأطفال الموثقة في تقرير الأمين العام تثير قلقاً خاصاً بالنظر إلى أن تلك الأرقام لا تمثل بلا شك سوى غيض من فيض.

ولا تزال معالجة العنف الجنسي في حالات النزاع وضمان دعم الناجين أولوية عليا بالنسبة للمملكة المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بالأطفال. وسنعقد مؤتمراً دولياً في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر تحقيقاً لتلك الغاية.

وقبل ذلك المؤتمر، نحن ملتزمون بتعزيز الهيكل القانوني الدولي لتحسين المساءلة عن العنف الجنسي في حالات النزاع وبنشر مدوّنة مراد التي أطلقت هنا في نيسان/أبريل. ونرحّب بانضمام جميع الدول الأعضاء إلينا في ذلك الجهد.

السيد فلين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر البرازيل على استضافة هذا الاجتماع السنوي الهام. كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا دي بوتغيتر والمديرة التنفيذية راسل على مناصرتهما التي لا تكل لقضية الأطفال على مستوى العالم. وأشكر السيد كومي على شهادته المؤثرة حقاً، وكذلك على توصياته الواضحة جداً.

ومرة أخرى، فيما نجتمع لمناقشة هذا الموضوع الهام، نواجه أعداداً مروعة من الانتهاكات ضد الأطفال. ولكن وراء كل رقم، كما سمعنا هذا الصباح، هناك طفل خرجت حياته عن مسارها أو دُمرت وقُوض مستقبله.

فالأطفال في جميع أنحاء العالم يعانون من النزاع بطرق مختلفة، بمن فيهم الفتيات والأطفال ذوو الإعاقة والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وغيرهم من الأطفال، كما أبرزت هذه المناقشة، والأطفال اللاجئون وعديمو الجنسية والمشردون داخلياً. إن تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم يسلب الأطفال طفولتهم ويعرضهم للخطر على الخطوط الأمامية. إن الحرمان من إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية يحجب المساعدات والخدمات المنقذة للحياة من الوصول إلى الأطفال.

وإننا نشعر بالفزع إزاء الأعداد الكبيرة من الأطفال الذين قتلوا وشُوهوا على مستوى العالم في العام الماضي، ولا سيما في سورية واليمن وأفغانستان، وكذلك خلال تصاعد العنف في أيار/مايو ٢٠٢١ في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. ونحثّ الأطراف المعنية على التعاون مع الأمين العام ووضع خطط عمل موضع التنفيذ.

إن مدى تأثّر الأطفال بانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الانتهاكات الناشئة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، أمر مروع. وندعو جميع الدول إلى تأييد الإعلان السياسي بشأن الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، الذي اختتم مؤخراً في أعقاب عملية قادتها أيرلندا في جنيف. إن للزيادات الصارخة في عمليات الاختطاف والاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي والجنساني آثاراً مروعة على الأطفال وعواقب متباينة على الفتيات والفتيان.

ونحثّ جميع الأطراف على إطلاق سراح الأطفال المختطفين ووضع حدّ لمزيد من الانتهاكات لحقوقهم. ويجب أن يتلقى الناجون من العنف الجنسي والجنساني دعماً صحياً ونفسياً واجتماعياً شاملاً. إن الهجمات على المدارس والمستشفيات تقطع حبل نجاة آخر للأطفال، ويجب أن نعمل على تنفيذ القرار ٢٦٠١ (٢٠٢١). والتعليم أمر حيوي للأطفال المتأثرين بالنزاع وهو حق لا غنى عنه لجميع الأطفال. وفي ذلك الصدد، نكرر نداءنا لطالبان للسماح للفتيات في أفغانستان بالعودة إلى المدرسة.

وفي خضم الانتهاكات الفظيعة ضد الأطفال، نشيد بقرار الأمين العام إضافة إثيوبيا وأوكرانيا وموزامبيق إلى قائمة الحالات المثيرة للقلق بأثر فوري، فضلاً عن دعوته إلى مزيد من الرصد في المنطقة الوسطى من الساحل. وقد أظهرت هذه الحالات مدى السرعة التي يمكن أن يؤدي بها تصاعد العنف إلى تدمير سبل عيش الأطفال وتوضيح سبب ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة. منذ بداية حرب روسيا غير القانونية ضد أوكرانيا، دمرت الانتهاكات الجسيمة حياة العديد من الأطفال. وندعو روسيا إلى إنهاء تلك الهجمات الشعواء ووقف جميع الانتهاكات ضد الأطفال.

وبما أن هذه هي آخر مناقشة مفتوحة تجريها أيرلندا بشأن الأطفال والنزاع المسلح بوصفها عضواً منتخباً في المجلس لهذه الفترة، أود أن أختتم بياني بعدد من التأملات.

أولاً، هناك الكثير من القوانين لحماية الأطفال، كما نعلم، ولكن هناك نقصاً في التنفيذ. وندعو أطراف النزاعات إلى الامتثال التام للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. وندعو إلى تحقيق المساءلة عن الانتهاكات.

ثانيا، يجب أن تقترن كلماتنا الطيبة في هذا السياق بالأموال السائلة. فيلزم توفير تمويل لمواكبة العدد المتزايد من الانتهاكات والحالات المثيرة للقلق لرصد الجرائم وحماية الأطفال وضمان دعم إعادة الإدماج. ويشمل ذلك تقديم الدعم للممثلة الخاصة للأمين العام واليونيسف وبعثات الأمم المتحدة، بما فيها البعثات التي تمر بمرحلة انتقالية.

ثالثا، إن البرامج الشاملة لإعادة الإدماج وبناء السلام أمر حيوي للتعافي والإنعاش. ويجب أن نستفيد من أوجه النجاح التي حققتها خطط عمل الأمم المتحدة على الصعيد العالمي. وينبغي أن نعمم الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح على نطاق لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. فالاستثمار في الخطة إنما هو استثمار في مستقبل الأطفال.

رابعا، إن جميع الأطفال متساوون، والانتهاكات الجسيمة للقوانين التي تحميهم غير مقبولة بنفس القدر بغض النظر عن مكان حدوثها. ولا تزال أيرلندا تدعو إلى إدراج أسماء الجناة في مرفق التقرير السنوي بشكل موضوعي ومحايد وشفاف، بما في ذلك على أساس الأنماط والاتجاهات، بغية تعزيز المساءلة. ولكي يكون الإدراج في القائمة فعالا، فإنه يجب أن يكون موضوعيا وأن يجسد بدقة الحقائق في الميدان. ويجب ألا يتم الاعتراف بالتقدم الذي تحرزه أطراف النزاع إلا إذا كان حقيقيا ويمكن إثباته. ويجب أن تتعاون الأطراف مع الأمم المتحدة لوضع خطط عمل لإنهاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، أو مواجهة العواقب.

خامسا، يجب أن ندافع عن حقوق الطفل في كل فرصة. وندعو الدول إلى تأييد مبادئ باريس ومبادئ فانكوفر وإعلان المدارس الآمنة، وأن تصبح أطرافا في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

ما فتئت أيرلندا تفخر بشدة بالعمل في الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. إن أطفالنا هم مستقبلنا. وتعني حمايتهم والاستثمار فيهم الاستثمار في سلامنا وازدهارنا في المستقبل.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نعرب عن امتناننا لكم، السيد سيماس ماغالهايس، وللوفد البرازيلي بأسره على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، والمديرة التنفيذية لليونيسف، السيدة كاثرين راسل، والسيد باتريك كومي على إحاطاتهم الشاملة. ويعرب الاتحاد الروسي عن تقديره حقا للعمل الذي يقومون به من أجل الأطفال.

إن الحرب التي بدأتها سلطات كييف في عام ٢٠١٤ ضد شعب دونباس نالت من الأطفال بأشد الطرق قسوة. فعلى مدى ثماني سنوات من النزاع المسلح في هذه المنطقة، لقي مئات الأطفال حتفهم. وأصيب عشرة أضعاف هذا العدد. وكان أصغر ضحية للعدوان الأوكراني يبلغ من العمر ٢٧ يوما فقط عندما قُتل. والأطفال يموتون نتيجة للقصف المدفعي ونيران القناصة. ويجري تفجيرهم بألغام زرعها الجيش الأوكراني منذ عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ على ممرات المشاة في الغابات وبالقرب من المسطحات المائية. إن هؤلاء الأطفال يتعرضون لصدمات نفسية خطيرة. وعلى مدار ثماني سنوات، يولد الأطفال في دونباس ويذهبون إلى المدرسة ويعيشون ويكبرون في ظل القصف المستمر من جانب كييف.

وتقصف الوحدات المسلحة الأوكرانية البنية التحتية المدنية في رياض الأطفال والمدارس والمؤسسات الطبية في دونباس. كما يُقتل الأطفال باستخدام الأسلحة المقدمة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وتشيكيا وسلوفاكيا وهولندا وبلدان أخرى،

وبالتالي فإن تلك الدول متواطئة في الجرائم التي يرتكبها النظام الأوكراني ضد الأطفال.

وسأعرض بعض الإحصاءات المسجلة خلال فترة أسبوع واحد فقط، من ٨ إلى ١٤ تموز/يوليه. ففي ٨ تموز/يوليه، قصفت القوات المسلحة الأوكرانية روضة الأطفال رقم ١١٨ ومدرسة للموسيقى في هورليفكا والمرفق الطبي رقم ٣ ومدرسة للاحتياطي الأولمبي ومركزا صحيا تعليميا للأطفال في دونيتسك والمدرسة رقم ١٩ في شاختارسك. وفي ٩ تموز/يوليه، قصفت القوات الأوكرانية روضتي الأطفال رقم ٣٨٠ ورقم ٣٩٨ والمدرسة رقم ١١٣ في دونيتسك وروضة أطفال في هورليفكا. وفي ١٠ تموز/يوليه، تعرضت المدرسة رقم ٤ للقصف، وكذلك المدرسة رقم ٥١ ومركز الرعاية الطبية الأولية رقم ٣ في دونيتسك، إلى جانب المدرسة رقم ١٩ في هورليفكا. وفي ١٢ تموز/يوليه، قُصفت روضة الأطفال رقم ٨٦ في هورليفكا، وكذلك مركز للأطفال في ماكيفكا ومركز للخدمات الطبية الأولية في دونيتسك. وفي ١٣ تموز/يوليه، تم قصف "المستشفى الجمهوري السريري للأمراض النفسية والعصبية" في دونيتسك. وفي ١٤ تموز/يوليه، قُصفت المدرسة رقم ٤٦ في ماكيفكا.

وتمثل هذه الإحصاءات أسبوعا واحدا فقط. وخلال الأشهر الماضية، في جمهورية دونيتسك الشعبية وحدها، قُتل ٢٤٩ مدنيا، من بينهم ١٦ طفلا. وأصيب نحو ٤٩٣ ١ شخصا، من بينهم ٨٣ طفلا. ونتيجة للقصف، تضررت ٧٢ مؤسسة طبية و ٢٣٨ مؤسسة تعليمية.

ولكن هذا ليس كل شيء: فسلطات كييف لا تحجم عن استهداف الأطفال مباشرة أيضا. فعلى سبيل المثال، هناك تلميذة من لوهانسك تُدعى فاينا سافينكوفا، نُشرت بياناتها الشخصية على موقع Peacemaker سيئ السمعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. وعشية "يوم حماية الأطفال"، كتبت فاينا رسالة مفتوحة موجهة إلى الأمم المتحدة تطلب منها ألا تنسى أطفال دونباس. وبدأت هي وأسرتها على الفور في تلقي التهديدات. ولجأنا إلى الأمين العام وطلبنا المساعدة لمحو البيانات الشخصية لهذه الطفلة من على موقع إلكتروني للنازيين الجدد الأوكرانيين بغية حمايتها، ولكننا للأسف لم نر أي نتائج.

وفي الوقت نفسه، تزداد الحالة سوءا. وبوسعي أن أبلغ مجلس الأمن اليوم بأن المنظمات غير الحكومية الروسية وجدت أن البيانات الشخصية لما لا يقل عن ٣٢٧ قاصرا قد نُشرت على موقع Peacemaker على شبكة الإنترنت، مما يشكل تهديدا حقيقيا لحياتهم. وسنقدم معلومات عن ذلك إلى الأمين العام اليوم. وأود أيضا أن أوجه انتباه السيدة راسل بشكل خاص إلى هذه الحالة غير المقبولة.

إن أحد أهداف العملية الخاصة الروسية هو حماية شعب دونباس وأطفالهم من الجرائم التي يرتكبها النظام الأوكراني. ووفقا للبيانات الواردة من مكتب التنسيق المشترك بين الوكالات، فإنه اعتبارا من ١٢ تموز/يوليه، ومنذ بدء العملية العسكرية الخاصة، تم إجلاء ٤٣٢ ٤٩٧ ٢ شخصا من المناطق الخطرة في أوكرانيا، وهي جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية، إلى الاتحاد الروسي، بمن فيهم ٨٩٠ ٣٩٢ طفلا. كل هؤلاء الناس جاءوا إلى بلدنا طواعية، لينقذوا حياتهم وحياة أطفالهم. ونرفض رفضا قاطعا الاتهامات التي لا أساس لها القائلة بأن السلطات الروسية تختطف الأطفال.

وفي الكيانات المكونة للاتحاد الروسي، لدينا أكثر من ٥٠٠ ٩ نقطة إقامة مؤقتة تعمل بشكل دائم. ولدينا أيضا مكاتب ميدانية، تضم أمناء مظالم إقليميين معنيين بالأطفال، للعمل مع الأشخاص الذين تم إجلاؤهم. ويتلقى جميع اللاجئين الدعم الفردي ونقدم المساعدة لمعالجة مختلف المسائل الملحة فيما يتعلق بزيادة أماكن الإقامة وضمان تلبية الاحتياجات من الغذاء والضروريات الأساسية ودفع الاستحقاقات الاجتماعية. وتولي المفوضة الرئاسية للاتحاد الروسي المعنية بحقوق الطفل، ماريا لفوفا – بيلوفا، اهتماما خاصا للأسر التي لديها قصر ولليتامى والأطفال غير المصحوبين بذويهم.

ويلتحق الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سن المدرسة برياض الأطفال ويذهب الأطفال في سن الدراسة إلى مؤسسات التعليم العام أو المهني. ويُقدم للعديد منهم مساعدات إنسانية وطبية محددة الأهداف، بما في ذلك إعادة التأهيل النفسي. والهدف الرئيسي هو مساعدة هؤلاء الأطفال على نسيان كل الأهوال التي عاشوها على مدى السنوات

الثماني الماضية، عندما بدأت كييف، بتواطؤ من رعاتها الغربيين، في تدمير الحياة المدنية السلمية في دونباس، مع الإفلات من العقاب. وثمة مجال آخر تعمل فيه مفوضة حقوق الإنسان الروسية تاتيانا موسكالكوفا، وهو تحديد أماكن أقارب القصر الذين توفي آباؤهم نتيجة للقصف بالقنابل والقذائف من جانب القوات الأوكرانية.

إن اتفاقية حقوق الطفل تكرس الحق في الحياة والتنمية للأطفال والحصول على السكن والرعاية الصحية والتعليم والحماية من جميع أشكال العنف. وللأطفال الحق في الحصول على رعاية ومساعدة من نوع خاص. وتساعد روسيا الأطفال في دونباس على الاستفادة من هذه الحقوق.

أحطنا علما بقرار الأمين العام معالجة الحالة في أوكرانيا بوصفها حالة مثيرة للقلق في التقرير المقبل وطلبنا تعيين ممثل خاص لتناول هذه المسألة. ومن جانبنا، نقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع هذا الممثل الخاص للأمين العام بشأن الحالة في أوكرانيا، بما في ذلك بتوفير المعلومات التي لدينا.

لا يزال موضوع حماية الأطفال في الجمهورية العربية السورية يكتسي أهمية، ولا سيما في المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة. وعلى خلفية الاستقرار التدريجي للحالة الأمنية في جزء كبير من الأراضي السورية، تتمثل عقبة رئيسية تحول دون ضمان حماية حقوق الأطفال في الحالة الإنسانية المعقدة إلى جانب تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية في أعقاب فرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات خانقة. ويجب على واشنطن أن تنهي فورا احتلالها غير القانوني لجزء من الأراضي السورية ونهبها للموارد الطبيعية والزراعية للبلد. ويجب أن تنسحب القوات الأمريكية، التي لم توجه إليها قط الدعوة للحضور، من أراضي تلك الدولة.

وفي المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإرهابية، تنتهك حقوق الأطفال بصورة منهجية. يجند الأطفال في الوحدات العسكرية ويشاركون في ارتكاب أنشطة إرهابية. ويحرمون من الحصول على التعليم ويخضعون للدعاية والأيديولوجية المتطرفة. والأراضي الخصبة حقا لهذه الظاهرة هي في مخيمي المشردين داخليا في شمال شرق سورية، الهول والروج، حيث تعيش أسر مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وتصر أغلب الدول الغربية على رفض إعادة مواطنيها وأفراد أسرهم إلى أوطانهم على الرغم من النداءات العديدة التي وجهها الأمين العام والدول المهتمة لتحقيق تلك الغاية. وخلافا لها، نعمل بنشاط على إعادة الأطفال الروس من مناطق النزاعات المسلحة إلى أوطانهم، كما قرر رئيس الدولة الروسية. وقد أنجز هذا العمل في سورية من خلال لجنة عمل متخصصة مشتركة بين الوكالات بقيادة المفوض الرئاسي الروسي المعني بحقوق الطفل.

وحتى الآن، عاد ٢٥٢ طفلا من السجون والملاجئ في دمشق ومن أماكن الإيواء المؤقتة في شمال شرق سورية. وثمة نظام فعال قائم لتنفيذ الإجراءات القانونية والتنظيمية والإدارية اللازمة. في روسيا، يتمتع الأطفال بالدعم المخصص اللازم المقدم لهم. وتتخذ تدابير لكفالة تعافيهم الطبي وتكيفهم الاجتماعي.

وأود أيضا أن أتطرق إلى الحالة في أفغانستان. لقد جلبت سنوات من احتلال الولايات المتحدة وحلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي غير القانوني لأراضي تلك الدولة ألوانا لا تحصى من البؤس على شعب أفغانستان. في العديد من السنوات الماضية، شهدت أفغانستان أكبر عدد من الجرائم المسجلة ضد الأطفال، والتي ارتكبتها، من ضمن جهات أخرى، القوات المسلحة للحكومة السابقة والجهات الراعية لها الكائنة على مسافات بعيدة. كما يتضمن تقرير الأمين العام (S/2022/493) إحصاءات مفجعة عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النصف الأول من عام ٢٠٢١، حتى الانسحاب المتسرع للقوات الأمريكية من أفغانستان.

وبعد تحريرها من الاحتلال الأجنبي، تغيرت الحالة في أفغانستان تغيرا جذريا. ونحتاج أيضا إلى كفالة أن تعيد الولايات المتحدة الأصول المسروقة من أفغانستان المحتجزة حاليا في المصارف الأمريكية. فالشعب الأفغاني بحاجة ماسة إلى تلك الأصول لكي يتمكن من كفالة

التعافي الاقتصادي، ومعالجة الفقر، وإنشاء الهياكل الأساسية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات.

إن استخفاف السلطات الأمريكية لا يعرف حدودا حقا، إذ تتمسك بحقوق الأطفال الأفغان بينما تحتفظ بالأموال المخصصة لشعب أفغانستان. ولا تقل الأعمال البشعة التي ترتكبها المملكة المتحدة في أفغانستان قسوة. ويكفي أن نتذكر كشف هيئة الإذاعة البريطانية لحقيقة أن القوات الخاصة البريطانية قتلت مئات المواطنين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، في غارات ليلية أثناء وجود قوات المملكة المتحدة في أفغانستان. وأعلن عن معلومات حول هذه الجرائم في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، ولكن تمت تغطية الفضيحة بفضل التصريحات القوية التي أدلت بها وزارة الدفاع في المملكة المتحدة حول التحقيقات ومعاقبة الجناة إذا ثبت صحة الاتهامات. ونعلم أن ذلك لم يتم.

وندعو الممثلة الخاصة إلى مواصلة التركيز على أفغانستان والاضطلاع بالرصد اللازم.

وفي الختام، أود أن أشدد على أننا نتفق مع الاقتراح الوارد في مذكرة البرازيل المفاهيمية (S/2022/540، المرفق) بشأن تكريس اهتمام خاص للأطفال اللاجئين. ونشاطر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة قلقهما إزاء العدد المتزايد من الأطفال الذين يجبرون على الفرار من ديارهم. ووفقا لبيانات المفوضية، فإن ٤١ في المائة، أو ٣٦,٥ ملايين من العدد الإجمالي للاجئين والمشردين داخليا في العالم هم من الأطفال.

ومما يثير القلق بشكل خاص الحالة في البحر الأبيض المتوسط، حيث لا يزال الأشخاص، بمن فيهم الأطفال، يلقون حتفهم أثناء محاولتهم الوصول إلى أوروبا. ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة، منذ بداية عام ٢٠٢٢، بلغ عدد الأشخاص الذين يموتون أو يختفون أثناء عبور البحر الأبيض المتوسط ٩٧٠ مهاجرا، من بينهم ٣٢ طفلا. في عام ٢٠٢١، توفي ٢ ٠٤٨ شخصا، بمن فيهم ٧٦ طفلا. ونحن مقتنعون بأن أنجع السبل لمعالجة مشكلة الذين اضطروا للهجرة، بمن فيهم الأطفال، تتمثل في معالجة الأسباب الجذرية التي تضطر هؤلاء الأشخاص إلى مغادرة ديارهم. ونعتقد أن معالجة تلك المسألة تستلزم حلولا سياسية في البلدان الأصلية للمهاجرين وتقديم المساعدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة في سياق مكافحة الإرهاب.

وسنواصل تقديم إسهام كبير في تعزيز النظام الدولي لحماية اللاجئين ومعالجة المشاكل المتصلة بالهجرة، وتوفير الدعم الإنساني البعيد المدى، وكذلك المشاركة بنشاط في الجهود السياسية لمنع وقوع الأزمات وحلها.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئاسة البرازيلية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وأن أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم الثاقبة.

عقب مضي ستة وعشرين عاما على إنشاء ولاية مكرسة لتعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، تحققت بعض الإنجازات. حيث أطلق سراح أكثر من ١٧٠ ألف طفل من الجماعات المسلحة والقوات المسلحة؛ وجرى التوقيع على ٣٩ خطة عمل بين الأمم المتحدة وأطراف النزاع؛ ولم يبرح مجلس الأمن يضع مسألة الأطفال والنزاع المسلح على جدول أعماله بوصفها قضية محورية لها تأثير على السلم والأمن.

مع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز في تعزيز الإطار المعياري والمؤسسي بشأن الأطفال والنزاع المسلح، فإن التنفيذ لا يزال بعيدا جدا عن المتوخى؛ ولا يزال ضعيفا وغير مرض. وكما تشير نتائج التقرير السنوي للأمين العام (S/2022/493)، فإن حالة الأطفال في أجزاء كثيرة من العالم متردية.

إن انتشار النزاعات المسلحة والجماعات المسلحة التي تستخدم العنف الحاد ضد الأطفال، ولا سيما قتلهم وتشويههم وتجنيدهم، أمر مثير للقلق. نحن نشهد زيادة في عدد حالات الاختطاف، وحالات العنف الجنسي ضد الأطفال، وخاصة ضد الفتيات، والهجمات على الهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، واستخدامها لأغراض عسكرية. ويضطر عدد متزايد باستمرار من الأطفال إلى الفرار بحثا عن الحماية.

وقد أدت الانقلابات وحالات الاستيلاء على السلطة بوسائل عنيفة إلى تفاقم حالة الأطفال في بوركينا فاسو والسودان ومالي. وفي ميانمار، ما فتئ المجلس العسكري يهاجم الأطفال ويقتلهم بوحشية وينتهك بشكل منهجي حقوق الإنسان الخاصة بهم، بينما لا تزال الفتيات في أفغانستان محرومات من الحق الأساسي البسيط في الالتحاق بالمدارس الثانوية. ينبغي بل ويجب عكس هذا الاتجاه.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وسورية واليمن، لا تزال الحالة مزرية بالنسبة للعديد من الأطفال، الذين يتعرضون لانتهاكات جسيمة وتمس حاجتهم إلى المساعدة الإنسانية.

وقد أضاف الأمين العام حالات جديدة مثيرة للقلق في تقريره. وهذا أمر دأبنا على الدعوة إليه ونرحب به. تلك خطوة أولى مهمة جدا نحو إحراز تقدم على الصعيد القطري لحماية الأطفال في كل مكان من خلال الأدوات الصادر بها تكليف في إطار الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح.

ولا تزال التقارير الواردة من أوكرانيا تثير قلقا شديدا. ونتيجة للحرب الروسية، قتل نحو ٣٤٩ طفلا وجرح مئات آخرون، واضطر ٤,٣ ملايين طفل إلى مغادرة ديارهم. ولا يزال الموجودون داخل البلد محاصرين وسط أهوال الحرب التي لا تزال بعد خمسة أشهر فتاكة كما كانت في اليوم الأول لنشوبها.

لا يخلد الأطفال في أوكرانيا إلى النوم بقصص ما قبل النوم. بل إنهم مرعوبون من تفجير القذائف وانفجار الصواريخ. إنهم محرومون من الأحلام ولم يتبق لهم سوى الكوابيس. يجب أن يتوقف ذلك.

وهناك إحساس لا يمكن إنكاره بالحاجة الملحة إلى التغيير، وإلى عمل المزيد والقيام بعمل أفضل، وللقيام بذلك، نعتقد أنه يجب علينا، أولا، أن نركز بقدر أكبر على المنع والمساءلة. ويجب علينا، بطبيعة الحال، أن نستثمر المزيد في المنع، ولكن ذلك لا يمكن تحقيقه بالكامل بدون المساءلة المناسبة. إن محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات ترفع ثمن عدم الامتثال للقانون الدولي وقد تردع الانتهاكات في المستقبل.

ثانيا، نحتاج إلى تعزيز ولاية الأطفال والنزاع المسلح وجعلها أكثر مرونة بغية التصدي للأعمال والانتهاكات التي ترتكبها جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وتقوم حاجة إلى قدرات مكرسة لحماية الطفل في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك في سياق المراحل الانتقالية.

ثالثا، يجب حماية الممارسين في مجال حماية الطفل ومنظمات المجتمع المدني والعاملين في المجال الإنساني في الميدان. ويجب على جميع الأطراف أن تسمح وتيسر وصول المساعدات الإنسانية بأمان وفي الوقت المناسب وبدون عوائق وكذلك حصول الأطفال على الخدمات والمساعدة والحماية.

رابعا، نحن بحاجة إلى التصدي بشكل أفضل للتحديات المرتبطة بإدماج وإعادة تأهيل الأطفال، الذين يمثلون اليوم أكثر من نصف اللاجئين في جميع أنحاء العالم.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، اتخذت ألبانيا خطوات حاسمة لمعالجة الحالة المروعة للأطفال والنساء من أصل ألباني المحاصرين في عدة مخيمات للاجئين في سورية والعراق. وأجرت ألبانيا ثلاث عمليات لإعادة الأطفال والنساء من سورية والعراق إلى وطنهم، شملت في مجموعها ٢٨ طفلا وتسع نساء. وأجريت آخر عملية إعادة إلى الوطن في أيار/مايو، حيث أعيد بنجاح ١٠ أطفال وثلاث نساء إلى البلد. ونشكر اليونيسيف على دعمها المستمر أثناء العملية وبعدها، وعلى توفيرها مجموعة كاملة من خدمات رعاية الأطفال. وحدث الشيء نفسه بالنسبة للأطفال الأفغان الذين استقبلتهم ألبانيا، حيث قدمت لهم مساعدة إضافية في مجالي التعليم والصحة، ولكي يشعروا بأنهم في موطنهم، قدر الإمكان.

وعلينا جميعا الالتزام بمنع العنف ضد الأطفال وإساءة معاملتهم وإهمالهم واستغلالهم، والتصدي لذلك. ولتحقيق ذلك، نحتاج إلى قوانين وسياسات، وتخصيص موارد بشرية ومالية، وحوكمة مسؤولة، وجمع البيانات ورصدها، وتوفير خدمات لحماية الأطفال ومواجهة أزماتهم، وتقديم دعم مستمر للأسر والمجتمعات المحلية. فمن واجبنا الأخلاقي

ومسؤوليتنا القانونية أن نفعل كل ما يلزم للتأكد من تنشئة الأطفال في أجواء تسودها العناية والمحبة والحماية، بعيدا عن العنف والنزاع.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكركم، سيدي، على رئاسة جلسة اليوم، وأشكر الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتر والمدير التنفيذي راسل على إحاطتيهما. وقد استمعت أيضا بعناية إلى البيان الذي أدلى به السيد كومي. لقد قدم لنا السيد كومي، من واقع تجربته الخاصة، بيانا مثيرا للتأمل عما تسببه النزاعات المسلحة للأطفال من آلام وجراح لا نهاية لها. إن الأطفال يستحقون طفولة هادئة البال ولا يجوز إجبارهم على الدخول في الحروب التي يشنها الكبار أو أن يكبروا في خوف من العنف، ومع ذلك فإن التقرير السنوي للأمين العام لعام ٢٠٢١ عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493) يبين لنا مرة أخرى الحقائق المروعة.

في العام الماضي، تعرض ٠٠٠ ١٩ طفل في ٢١ بلدا ومنطقة منكوبة بالنزاعات لما يقرب من ٠٠٠ ٢٤ انتهاك خطير، بمعدل ٦٥ انتهاكا يوميا. ومن بين تلك الانتهاكات، يتميز قتل الأطفال وتشويههم وتجنيدهم واستخدامهم ومنع إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إليهم بكونه من أفدح الانتهاكات الصادمة. والواقع أن ما يتعرض له أولئك الأطفال الصغار من آلام متكررة قاسية يُجبرنا على مواجهة أسئلة لا يمكن التهرب منها عن الوازع الأخلاقي للمجتمع الدولي وقدرته على حماية الجيل القادم. لقد فقد هؤلاء الأطفال منازلهم وحرموا من طفولتهم بسبب الحرب، ولا يجوز أن ندعهم يفقدون مستقبلهم وآمالهم أيضا. وأفضل طريقة لحماية الأطفال هي إنهاء النزاع. وينبغي لمجلس الأمن أن يسعى جاهدا إلى وقف الأعمال القتالية ووضع حد للقتال وأن يعمل في الوقت نفسه على إيجاد حلول سياسية حتى يتمكن الأطفال الواقعون في براثن النزاع من رؤية فجر السلام بأسرع ما يمكن. وبالإضافة إلى ما سبق، ينبغي للمجلس أن يتبع نهج عدم التسامح إطلاقا إزاء ارتكاب العنف، وأن يكفل حماية جميع الأطفال، وأن يمنع بحزم تعدي النزاعات العنيفة على الحقوق الأساسية المكفولة للأطفال. وفي ضوء ذلك، أود أن أطرح عليكم بعض النقاط.

أولا، يجب أن نضع حدا للانتهاكات الفظيعة التي ترتكب بحق الأطفال. وينبغي عدم السماح أبدا بالانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال في حالات النزاع، على النحو المحدد في قرارات مجلس الأمن. وينبغي لأطراف النزاعات أن تتوقف عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وأن تزيد من تعاونها مع الأمم المتحدة، وأن تضع خطط عمل لحماية الأطفال، وأن تعطي الأولوية لحقوق الأطفال ومصالحهم أثناء الوساطة في المنازعات ومحادثات السلام، وفي عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفي بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وينبغي للمجتمع الدولي عدم ترك أي ثغرات في مجال حماية الطفل. وحريٌّ بالبلدان التي لم تصدق بعد على اتفاقية حقوق الطفل أن تتخذ إجراءات على الفور. ويجب التمسك بالحقيقة والعدالة في هذا السياق، وينبغي محاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وقد أشير مؤخرا في وسائط الإعلام إلى أنه بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، قتلت القوات الخاصة الأجنبية في أفغانستان المدنيين بشكل عشوائي وذهبت إلى حد تنظيم مسابقات للقتل، كان الكثير من ضحاياها من الأطفال. وهذه الفظائع صادمة جدا وينبغي تغليظ عقوبات مرتكبيها.

ثانيا، ينبغي أن نوفر الحماية لجميع الأطفال بدون تمييز، سواء أكانوا فتيانا أم فتيات أم ذوي إعاقات، لاجئين أم مهاجرين أم محتجزين لدى إرهابيين وجماعات مسلحة. إذ ينبغي أن يتمتع جميع الأطفال بالحقوق الأساسية المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل وينبغي عدم معاملتهم على نحو غير عادل لأي سبب من الأسباب. ومن المروع أن عشرات الآلاف من الأطفال اللاجئين في مراكز احتجاز اللاجئين على حدود بعض البلدان يتركون عرضة للأمراض المتفشية ويفتقرون إلى الإصحاح السليم والغذاء المناسب، وفي الوقت نفسه يتم فصلهم قسرا عن والديهم. وقد تم ترحيل أطفال لاجئين آخرين فأجبروا على العيش وسط العنف والفقر والنزوح باستمرار من أماكنهم. والأطفال الملحقون بالقاعدة في العراق جميعهم ضحايا، ونحن نؤيد نداء الأمين العام إلى منحهم الحق في العودة الطوعية إلى أوطانهم.

ثالثا، ينبغي أن نوفر للأطفال فرصا لينموا نماء شاملا. فالعيش في فقر وجوع والاضطرار إلى الانقطاع عن المدرسة يجعل الأطفال

أكثر عرضة للعنف. وستتيح لهم التغذية الكافية والتعليم الملائم واكتساب المهارات الفرصة للخروج من أتون الحرب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع البلدان التي تخوض حالة من حالات النزاع على زيادة توجيه السياسات واستثمار الموارد لصالح الأطفال من أجل توسيع نطاق المساعدة المخصصة لهم في مجالي التنمية والتعليم. وفي ظل أزماتنا العالمية في مجالي الغذاء والطاقة وفي المجال المالي، يحتاج الأطفال في مناطق النزاع الآن إلى المساعدة أكثر من أي وقت مضى. وخفض مقدار المساعدات الإنمائية سيُضعف من حماية الأطفال. وفي أفغانستان، ينتشر الفقر ويستشري الجوع، والأطفال هم أضعف الضحايا. إن قرار بعض البلدان تجميد أصول أفغانستان في الخارج أو الاستيلاء عليها في وقت يمر البلد فيه بأوقات عصيبة يسلب الأطفال الأفغان أملهم في البقاء. فالرعونة في فرض التدابير القسرية الانفرادية يجعل هؤلاء الأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة يدفعون الثمن الأبهظ، وينبغي تغيير هذه الممارسات.

رابعا، ينبغي أن نحسن الاستفادة من مجموعة الأدوات المتاحة لحماية الطفل. والتقرير السنوي للأمين العام وآلياته لإدراج الأسماء في القائمة ورفعها من القائمة هي مؤشرات على حالة حماية الطفل في المناطق والبلدان المنكوبة بالنزاعات. ويتعين وضع معايير واضحة وموحدة وقابلة للقياس لإدراج الأسماء في القائمة. وينبغي لفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح أن يتبع نفس وتيرة المداولات ونفس الدورة في إصدار الاستنتاجات الخاصة بكل بلد، وعليه أن يتجنب إيلاء اهتمامه للأمور بصورة انتقائية، استنادا إلى المواقف السياسية.

لقد ظلت قضية فلسطين مستعصية على الحل لأكثر من سبعة عقود. ومات عدد لا يحصى من الأطفال في مرحلة الطفولة، ولم تر أجيال منهم قط مخرجا نحو السلام. ومع اشتداد عنف العصابات في هايتي، أغلقت أكثر من ٧٠٠ ١ مدرسة أبوابها منذ أبريل/نيسان، وفقد ما يزيد على نصف مليون طفل فرص حصولهم على التعليم. وقيام أفراد العصابات بقتل الأطفال واختطافهم وتجنيدهم قد ألقى بظلاله القاتمة على طفولتهم. وإذا آثرنا الاستمرار في تجاهل الحقوق المشروعة للأطفال الفلسطينيين والهايتيين، فكم من المآسي الأخرى سيتعين علينا أن نشهدها قبل أن يتسنى إعمال العدالة التي طال انتظار تحقيقها لهم؟

وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، فإن العام الماضي جلب لنا أخبارا واعدة. فبفضل الجهود التي بذلتها الممثلة الخاصة للأمين العام، غامبا دي بوتغيتر، أطلق سراح ٢١٤ ١٢ طفلا في مناطق النزاع، وكذلك تعمل وكالات الأمم المتحدة المختصة بنشاط على إنقاذ الأطفال. وبمساعدة الصين، تم تزويد محمد البالغ من العمر ١٠ سنوات، من محافظة الحسكة السورية، بطرف اصطناعي في ساقه اليمنى، التي مزقتها قنبلة. وبعدها تمكن محمد من توديع كرسيه المتحرك إلى الأبد. وبمساعدة الصين، تحصل آمران، وهي أم نازحة في بوصاصو بالصومال، على وجبات مغذية مع ابنتيها اللتين لا تزالان دون سن الالتحاق بالمدرسة، ولم يعد خطر المجاعة الشديدة وسوء التغذية يهددهن.

وما دام هناك إجراءات تتخذ، فهناك أمل. إن عيون الأطفال الصغار، من الشرق الأوسط إلى شمال أفريقيا ومن أوروبا إلى أمريكا اللاتينية ومن القرن الأفريقي إلى الصحراء الكبرى، شاخصة إلينا، ولا يمكننا أن نخذلهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود تذكير جميع المتكلمين بألا تزيد مدة بياناتهم على ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد أربيتر (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

نرحب بمناقشة اليوم المفتوحة التي دعت البرازيل إلى عقدها ونشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم. ونود بصفة خاصة أن نعرب عن تقديرنا وشكرنا لباتريك كومي على تشاطر خبراته وتوصياته. ونشجع مجلس الأمن على أن يُشرك الأطفال والشباب بانتظام في مداولاته وإحاطاته. وندعو إلى إدماج الأطفال والشباب وإشراكهم

بشكل آمن وهادف في جميع مسائل السلام والأمن، بما في ذلك العمليات السياسية وعمليات السلام والاستجابات الرامية لتوفير الحماية والاستجابات الإنسانية وبرامج إعادة الإدماج.

ويساور فريق الأصدقاء قلق عميق إزاء الأرقام والاتجاهات الواردة في التقرير السنوي للأمين العام (S/2022/493). فعند قراءة التقرير إلى جانب التحليل الأخير الذي أجرته اليونيسف، والذي يبرز تزايد الانتهاكات الجسيمة سنة تلو الأخرى على مدى السنوات الـ ١٦ الماضية، نجد أمامنا صورة قاتمة لمحنة الأطفال المتأثرين بالنزاع.

ومن دواعي القلق البالغ استمرار ارتفاع مستويات قتل الأطفال أو تشويههم وتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل أطراف النزاعات المسلحة التي تقوم أيضا بمنع إيصال المساعدات الإنسانية. ومن دواعي القلق الشديد أيضا الزيادة الهائلة في عمليات الاختطاف، لأن الاختطاف كثيرا ما يؤدي إلى انتهاكات أخرى جسيمة ضد الأطفال. هذا علاوة على الزيادات الكبيرة في حوادث العنف الجنسي المُتحقق منها ضد الأطفال والتي يجب عكس اتجاهها. ويؤثر ذلك الانتهاك الجسيم بشكل غير متناسب على الفتيات ويؤثر أيضا على الفتيان، وهناك تقصير شديد بالفعل في الإبلاغ عنه ونقص في البيانات بشأنه.

ونشعر بالفزع إزاء الهجمات الواسعة النطاق على المدارس والمستشفيات على النحو المبين في التقرير، لا سيما في خضم استمرار جائحة مرض فيروس كورونا، التي تتسبب في أكبر تعطيل لتعليم الأطفال يشهده التاريخ. وعلاوة على ذلك، نشعر بالقلق إزاء ارتفاع أعداد الأطفال المشردين جراء النزاعات وأعمال العنف في جميع أنحاء العالم – والتي تتجاوز الآن أكثر من ٣٦,٥ مليون طفل، وفقا للأمم المتحدة. ولا يشمل هذا الرقم الأطفال الذين نزحوا بسبب الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا البالغ عددهم أكثر من ٤,٥ ملايين طفل.

ويواجه الأطفال المشردون مخاطر متزايدة، بما في ذلك التعرض للاتجار بهم والترحيل القسري والاستغلال والتجنيد والاستخدام وغير ذلك من الانتهاكات؛ والأطفال ذوو الإعاقة والأطفال غير المصحوبين أو المنفصلون عن مقدمي الرعاية لهم معرضون بشكل خاص لخطر كبير. وفي ظل تلك الخلفية المثيرة للقلق، يود فريق الأصدقاء أن يقدم التوصيات التالية، التي نلتزم بمتابعتها من خلال عملنا الجماعي.

أولا، نحث جميع أطراف النزاعات المسلحة على الامتثال التام لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين واتخاذ إجراءات لمنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ووضع حد لها. وتحقيقا لتلك الغاية، نشجع جميع أطراف النزاعات المسلحة بقوة على توقيع خطط عمل وتنفيذها ووضع تدابير أخرى ملموسة ومحددة زمنيا لتعزيز حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح.

ثانيا، ندعو إلى تحقيق المساءلة الكاملة عن الانتهاكات الجسيمة من خلال آليات العدالة الوطنية والدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية. وتنطوي العدالة الحقيقية أيضا على الحصول على تعويضات وخدمات متخصصة شاملة تراعي الفوارق بين الجنسين والسن، بما في ذلك الدعم الطبي وخدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي وخدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية وتقديم الدعم القانوني ودعم سبل كسب العيش للناجين من الانتهاكات الجسيمة.

ثالثا، انضم عدد متزايد من الدول الأعضاء إلى الصكوك الرئيسية الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال في النزاع المسلح أو أيدتها. ونشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، والنظر في إقرار وتنفيذ صكوك عملية لحماية الأطفال، مثل إعلان المدارس الآمنة ومبادئ باريس والتزاماتها ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال.

رابعا، ندعو إلى توفير الموارد الكافية للمختصين في مجال حماية الطفل والأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك داخل عمليات الأمم المتحدة للسلام وفرق العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة للرصد والإبلاغ والآليات الدولية لتقصي الحقائق والتحقيق، فضلا عن الهيئات القضائية الدولية.

خامسا وأخيرا، نحث مجلس الأمن والدول الأعضاء والأمانة العامة والبلدان المضيفة على دعم التنفيذ الكامل لولايات حماية الطفل

المكلفة بها عمليات الأمم المتحدة للسلام، بما في ذلك في السياقات التي قد تمر فيها الأمم المتحدة بمرحلة انتقالية. ونشير أيضا إلى أهمية لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، اللذين يمكن أن يضطلعا بدورين رئيسيين في حشد الاهتمام وتعبئة الموارد لتلبية احتياجات الأطفال في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك إعادة إدماج الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة.

(تكلم بالفرنسية)

في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، نعرب عن خالص امتناننا على العمل الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وجميع العاملين في مجال حماية الأطفال داخل الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

وعلى مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية، عملنا معا لتنفيذ مجموعة من الأدوات القوية لدعم تلك الولاية الفريدة والهامة، بدءا من آلية الرصد والإبلاغ وصولا إلى فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، من بين أمور أخرى كثيرة. ويجب التمسك بتلك الأدوات وتعزيزها.

وفي ذلك الصدد، يؤكد فريق الأصدقاء من جديد أهمية استقلالية آلية الرصد والإبلاغ وحيادها ومصداقيتها، فضلا عن آلية إعداد القوائم الواردة في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح. ولا تزال هاتان الأداتان تكتسيان معا أهمية خاصة في جهودنا الرامية إلى حماية الأطفال وتعزيز المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة.

ونلاحظ أن إثيوبيا وموزامبيق وأوكرانيا ومنطقة الساحل الوسطى قد أُدرجت في التقرير، بأثر فوري، بوصفها حالات مثيرة للقلق. ونشدد أيضا على القرارات المتخذة بشأن القوائم الواردة في مرفقات التقرير والمعايير التي تستند إليها تلك القرارات.

ونؤكد من جديد دعوتنا الثابتة إلى تحري الدقة في المعلومات المقدمة في التقارير السنوية للأمين العام، كما جمعتها وتحققت منها آلية الرصد والإبلاغ، وأن تنعكس على نحو حسن التوقيت في مرفقات التقرير. ونذكر أيضا بأنه من المهم للأمين العام أن يستخدم معايير وإجراءات واضحة لإدراج وشطب أطراف النزاعات التي تُعتبر مسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة في جميع الحالات المذكورة في التقرير.

أود أن أدلي ببيان موجز بصفتي ممثل كندا.

ثمة أكثر من ٤٠ مليون طفل نازح في جميع أنحاء العالم الآن جراء النزاع والعنف. وتتجاوز تلك الإحصائية مجموع سكان بلدي، كندا، وسكان أكثر من ١٥٧ دولة عضوا في الأمم المتحدة. إن تشريد طفل واحد بسبب الحرب أمر جلل؛ أما تشريد أكثر من ٤٠ مليون طفل فهو كارثة – كارثة من صنع الإنسان.

وعلى الرغم من أن هذه المسألة موضع نقاش داخل المجلس، فإن تلك الانتهاكات تحدث في الدول التي تقع على عاتق حكوماتها والجهات الأخرى صاحبة المصلحة التزامات يجب أن تفي بها. ففي أفغانستان، تدوس طالبان بلا خجل على حقوق الفتيات، لا سيما حقهن في التعليم. وفي العام الماضي، قُتل أو شوه عدد أكبر من الفتيان الأفغان مقارنة بأي بلد آخر في العالم. وفي منطقتي الساحل الوسطى وحوض بحيرة تشاد، نلاحظ زيادة كبيرة في عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الفتيات. وفي سورية، يواصل نظام الأسد هجماته على الأطفال وقصف المدارس والمستشفيات وتجنيد الأطفال في قواته المسلحة.

ويساورنا القلق إزاء قرار إدراج الحكومة السورية في الفرع باء من المرفق الأول لتقرير الأمين العام. وكان ينبغي ألا يُتخذ ذلك القرار إلا على أساس حدوث انخفاض كبير في الانتهاكات الجسيمة واحترام التزامات محددة ذات إطار زمني. ووفقا لتقرير الأمين العام، لم تحقق الحكومة السورية أيا من هذين الأمرين. وعليه، يشكّل القرار سابقة مثيرة للقلق.

وفي أوكرانيا، يتعرض الأطفال للقتل أو التشويه على يد القوات الروسية. ويمكن إثبات أن هجمات واسعة النطاق قد شُنت عمدا على المدارس والمستشفيات. واعتقلت روسيا مئات الآلاف من الأطفال الأوكرانيين وطردتهم قسرا. والاغتصاب والعنف الجنسي ضد الفتيات

والفتيان الأوكرانيين منتشران على نطاق واسع. وهذه ليست مجرد ادعاءات تطلقها كندا بل حقائق أكدتها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمات مستقلة.

(تكلم بالإنكليزية)

إن تصنيف الحالة في أوكرانيا باعتبارها حالة مثيرة للقلق في تقرير الأمين العام خطوة جديرة بالترحيب، وينطبق ذلك أيضا على إدراج إثيوبيا وموزامبيق في نفس الفئة. ونشيد بمبادرة الأمين العام. وفي تلك الحالات الثلاث وجميع الحالات الأخرى، نحث الأمين العام على كفالة أن يؤدي التحقق من المعلومات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال إلى اتخاذ قرارات دقيقة وموثوقة وشفافة بشأن إدراج الأطفال. وهذا أمر بالغ الأهمية لتغيير السلوك ومساءلة أطراف النزاع. واسمحوا لي أن أدلي بثلاث نقاط في الختام.

أولا، نسمع النداءات من أجل توفير المزيد من الموارد لحماية الطفل. ولا يوجد بديل عن الخبرة المتقانية. ونحن نعلم أن المطالب على المنظومة أكبر من أي وقت مضى. وكندا ملتزمة بالدعوة إلى توفير تلك الموارد لكفالة حصول الأمم المتحدة على ما تحتاج إليه للقيام بهذا العمل الهام.

ثانيا، من المشجع أن نرى العدد المتزايد من البلدان التي تؤيد الصكوك الرئيسية الرامية إلى حماية الأطفال.

ثالثا وأخيرا، طلبت كندا والعديد من الدول الأعضاء الأخرى لسنوات إلى الأمين العام أن يصدر تقريره في وقت مبكر قبل المناقشة المفتوحة السنوية للمجلس بشأن هذا الموضوع. وهو تقرير هام، يتضمن قرارات هامة يمكن أن تؤثر على السياسات الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء. وينبغي أن يتاح لجميع الدول الأعضاء، بغض النظر عن مركزها، مزيد من الوقت للنظر في محتوياته واستعراضها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني لمقدمي الإحاطات، ولا سيما الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر والمديرة التنفيذية لليونيسيف كاثرين راسل. ونعرب أيضا عن تقديرنا لحضور السيد سيارتو، وزير الخارجية والتجارة في هنغاريا، مما يشهد على مدى أهمية هذا الموضوع بالنسبة لحكومته.

ونؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به للتو ممثل كندا باسم فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وأود أن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية.

إن الواقع المروع الذي يواجهه الأطفال في البلدان الـ ٢١ وحالة إقليمية واحدة في عام ٢٠٢١، والتي أبرزها تقرير الأمين العام (S/2022/493)، أمر مثير للقلق. ونشيد بعمل الفريق المعني بالخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في الانخراط مع الأطراف لحماية الأطفال في عدد من البلدان، بما في ذلك نيجيريا والفلبين وجنوب السودان والصومال والسودان واليمن، مما أسفر عن إطلاق سراح أكثر من ٠٠٠ ١٢ طفل من الجماعات والقوات المسلحة. وفي الوقت نفسه، لا تزال الإحصاءات الأخرى المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة تبعث على القلق. وينبغي أن أشير أيضا إلى أن التقرير الحالي لا يغطي العواقب الوخيمة للعدوان الروسي على أوكرانيا على الأطفال، مما يعني أن مداها الفعلي أسوأ.

ومع ذلك، نرحب بقرار الأمين العام ردا على حرب روسيا على بلدي بإضافة أوكرانيا فورا كحالة مثيرة للقلق. وستخضع جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال للرصد اليومي من جانب منظومة الأمم المتحدة بأسرها في جميع أنحاء أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا ووفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وأوكرانيا، بوصفها طرفا في الصكوك الدولية الأساسية المتعلقة بحماية حقوق الطفل، لا تزال مصممة على الدخول في حوار وتعاون بناءين مع الممثلة الخاصة للأمين العام بغية وقف ومنع الانتهاكات ضد الأطفال المتأثرين بالحرب العدوانية التي تشنها روسيا على بلدي.

ومنذ شباط/فبراير، أثر الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا بالفعل على ٧ ملايين طفل هناك. وقد نزح ما يقرب من اثنين من كل ثلاثة

أطفال. ووفقا لليونيسف، يحتاج الآن ٣ ملايين طفل داخل أوكرانيا وأكثر من ٢,٢ مليون طفل في البلدان المضيفة إلى المساعدة الإنسانية. وقتل ما لا يقل عن ٣٥٣ طفلا، وأصيب ٦٦٦ آخرون، كثير منهم في حالة خطيرة. وقد ألحق القصف الجوي والمدفعي المتواصل من قبل القوات المسلحة الروسية أضرارا بـ ٢ ١١٦ مؤسسة تعليمية، دمر منها ٢١٦ مؤسسة. وبالإضافة إلى ذلك، تضرر أو دمر أكثر من ٥٠ مرفقا للرعاية الصحية للأطفال وأكثر من ١٣٠ دارا لليتامى والأطفال المحرومين من الرعاية الأبوية.

وقبل يومين، تجمع سكان مدينة فينيتسا الأوكرانية لإلقاء نظرة الوداع الأخيرة على ليزا ديمتريفا البالغة من العمر أربع سنوات. وربما شاهد العديد من الأشخاص الحاضرين هنا اليوم مجموعتين مختلفتين من لقطات الفيديو لهذه الفتاة المشرقة، التقطت يوم الخميس بفارق ساعة بين الاثنين. ويظهر الفيديو الأول طفلة مليئة بالحياة تمشي بفرح مع والدتها. والتقط الفيديو الثاني مباشرة بعد الضربة الصاروخية الروسية على وسط مدينة فينيتسا، والتي أسفرت عن مقتل عشرين شخصا، من بينهم ليزا وصبيين، يبلغان من العمر سبع وثماني سنوات. وتشاطرت وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم الصور المفجعة لليزا وهي مستلقية بجوار عربتها لتصيب الملايين بالصدمة من وحشية روسيا ولاإنسانيتها. وستستخدم هذه الصور في محكمة مستقبلية لمحاكمة مجرمي الحرب الروس، وسيجلس قتلتها في قفص الاتهام.

وقد وثق مكتب المدعي العام لأوكرانيا ٣١ حالة من حالات استخدام الغزاة الروس للمدارس ورياض الأطفال لأغراض عسكرية. وحتى اليوم، أبلغ عن فقدان ٣١٧ طفلا خلال الأعمال العدائية. ويجري مكتب المدعي العام حاليا ٢٨ تحقيقا جنائيا في اختطاف أكثر من ٠٠٠ ٥ طفلا أوكرانيا وترحيلهم قسرا إلى روسيا وبيلاروس والأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا. والعدد الحقيقي أعلى من ذلك بكثير، وتواصل الحكومة الأوكرانية تتبع وجمع البيانات لتحديد هوية جميع الأطفال المفقودين والمختطفين والمرحلين. ونكرر نداءنا إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لرصد الحالة عن كثب ومساعدة أوكرانيا على ضمان العودة السريعة والآمنة لجميع الأطفال الذين رحلوا قسرا. إن كفالة المساءلة عن جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، فضلا عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية الأخرى، أمر بالغ الأهمية. وأوكرانيا، إلى جانب شركائها، لا تدخر جهدا لتقديم جميع الجناة وقادتهم إلى العدالة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة مالطة.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر البرازيل على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. كما أشكر وأشيد بالأمين العام والممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتر ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرهم من مقدمي الإحاطات، وأخيرا وليس آخرا باتريك كومي، على إسهاماتهم.

وتؤيد مالطة البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به للتو ممثل كندا باسم فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء حجم وشدة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. ونرحب بالتقدم المحرز في التعامل مع أطراف النزاع، على النحو الذي أبرزه تقرير الأمين العام (S/2022/493). وقد أحطنا علما أيضا بالبلدان المثيرة للقلق المدرجة حديثا. ونشجع الأمين العام على تنبيه مجلس الأمن كلما وردت معلومات موثوقة تفيد بأن الأطراف ترتكب انتهاكات جسيمة، وأن يدرجها في تقريره السنوي أيضا.

ولا تزال مالطة ملتزمة التزاما قويا بدعم نزاهة وحياد آلية الإدراج الخاصة بالخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، بينما يجب على الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح أن يواصل مساءلة أطراف النزاع، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر النرويج على قيادتها للفريق. ونأسف شديد الأسف لأن الانتهاكات الجسيمة الستة ظلت سائدة في عام ٢٠٢١. وما زلنا نشعر بقلق خاص إزاء الزيادات في قتل الأطفال وتشويههم وتجنيد الأطفال ومنع وصول المساعدات الإنسانية. والزيادة في حالات الاختطاف والتقارير حول الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي المتصل بالنزاع تحتم أكثر من أي وقت مضى التعجيل بالجهود الرامية إلى تعزيز رصد هذا العنف ضد

الفتيات والفتيان والإبلاغ عنه. ونحن ندينها بأشد العبارات. والإفلات من العقاب غير مقبول على الإطلاق.

وتحقيق العدالة الشاملة للجنسين والتي تشمل الأطفال الضحايا أو الناجين أمر بالغ الأهمية. كما يتأثر الأطفال ذوو الإعاقة بشكل غير متناسب بالنزاعات المسلحة. ونشجع الممثلة الخاصة للأمين العام على كفالة أخذهم في الاعتبار أيضا عند تنفيذ ولاية الأطفال والنزاع المسلح. ويجب أن يُكفل للأطفال المشردين داخليا نفس الحقوق والحريات التي يتمتع بها جميع الأطفال الآخرين، ولكنهم كثيرا ما يواجهون التمييز. وإن التقارير التي تفيد بإساءة معاملة الأطفال اللاجئين والمهاجرين مروعة. وينبغي أن تكون إعادة دمج الأطفال مستدامة وذات أولوية. ويتطلب ذلك رؤية طويلة الأجل تجمع بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع المدني والمؤسسات المالية والقطاع الخاص. إذ لهم دور رئيسي في تصميم وتنفيذ برامج شاملة ومراعية للاعتبارات الجنسانية لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

ويجب على جميع أطراف النزاع أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونشجع جميع الدول الأعضاء على الالتزام بإعلان المدارس الآمنة ومبادئ باريس ومبادئ فانكوفر والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

وتتعاون مالطة ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لافتتاح مدرسة صيفية افتراضية بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة في وقت لاحق من هذا الصيف، سترسي الأساس لمختلف الأفراد العاملين في الميدان للإسهام إسهاما مجديا في جدول أعمال الأطفال والنزاعات المسلحة.

وسيكون الأطفال والنزاع المسلح إحدى أولوياتنا العليا عندما ننضم إلى مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣. ونحن مقتنعون بأن هذا مجال يمكننا أن نسهم فيه إسهاما كبيرا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتجارة في هنغاريا.

السيد سيارتو (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديري لحكومة البرازيل على الدعوة إلى عقد جلسة مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع. إننا نقدر تقديرا عاليا السياسات المؤيدة للأسرة التي تنتهجها حكومتكم، سيدي الرئيس، ونهج إدارة الرئيس بولسونارو القائم على المسيحية. ونتمنى أيضا التوفيق لكم في الانتخابات المقبلة.

ومما يؤسف له أن الجلسة التي عقدتها البرازيل، من منظور موضوعها، جاءت في الوقت المناسب تماما. إنني أمثل بلدا، وهو هنغاريا، وهو بلد مجاور لأوكرانيا التي تشهد في حالة حرب منذ ١٤٦ يوما. أنا أيضا أمثل جيلا ولد أبناؤه في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، وهو جيل كان لديه أمل في أننا لن نضطر أبدا لخوض تجربة الحرب على هذه المقربة. ومع ذلك، للأسف، أصبح ذلك الأمل وهما منذ ٢٤ شباط/فبراير، عندما اندلعت الحرب في أوكرانيا.

ومن المؤكد أن تلك الحرب لا تجلب المعاناة لأوكرانيا فحسب، ولكن أيضا إلى للمنطقة المجاورة والقارة الأوروبية بأسرها. لقد تسببت الحرب في ارتفاع التضخم بشكل كبير، وبيئة تضخم حرب في أوروبا، وعدم اليقين التام فيما يتعلق بإمدادات الطاقة في أجزاء كبيرة من القارة الأوروبية، ومن الواضح التهديد بأزمة عالمية عندما يتعلق الأمر بالإمدادات الغذائية.

وأولئك الذين يخسرون أكثر من غيرهم بسبب تلك الحرب هم بالتأكيد الأطفال، إذ من الواضح أنهم يفقدون حماسة طفولتهم ومستقبلهم بأسره، أو على الأقل أن جزءاً كبيراً من مستقبلهم معرض للخطر. ومما لا شك فيه أن الحرب تسبب معاناة بدنية وعقلية هائلة للأطفال. وبوصفنا بلدا مجاورا، استقبلنا منذ بداية الحرب ٨٤٠ ٠٠٠ لاجئ. وبسبب لوائح التجنيد المعمول بها في أوكرانيا، من الواضح أن هذه الأسر قد تمزقت. ولذلك فهم في الغالب أمهات يرافقهن أطفال وأحيانا أجداد. ومن المفجع حقا أن نرى أن تلك الأسر تصل، تاركة آباءها في الوطن، مع عدم اليقين التام من لم شملهم في المستقبل.

ولمساعدة هؤلاء الأشخاص الفارين من الحرب، ما برحت هنغاريا تنفذ أكبر عمل للمساعدات الإنسانية يقوم به البلد في تاريخه.

إذ نستقبل كل من يرغب في القدوم إلى هنغاريا، ونحن نعتني بهم جيدا، وخاصة الأطفال. ونلحق جميع الأطفال الذين سيبقون في هنغاريا على المدى الطويل في رياض الأطفال والمدارس. ونقدم المساعدة عندما يتعلق الأمر باللغة. وربما تكون لغتنا هي اللغة الأكثر تعقيدا على وجه الأرض. لذلك علينا بالتأكيد مساعدة الأطفال الواصلين على الأقل على تحقيق بعض الاتصال بلغتنا. وبغية تهيئة نوع من الظروف العادية لهؤلاء الأطفال، شاركت ٨٩٧ روضة أطفال ومدرسة ابتدائية وثانوية تابعة لنا في برنامج تسجيل الأطفال الأوكرانيين. وبحلول حزيران/يونيه، كان أكثر من ٠٠٠ ٢ طفل أوكراني قد التحق برياض الأطفال ومدارسنا، ونحن على استعداد أيضا لأن نفعل الشيء نفسه في الفترة المقبلة من العام الدراسي.

وأود أن أشدد على أن الأطفال الأوكرانيين يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأطفال الهنغاريون بالضبط عندما يتعلق الأمر بالتعليم والحصول على خدمات الرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، وفرنا معاملة خاصة في مستشفياتنا لـ ١٣٠ طفلا من أوكرانيا وقدمنا منحا دراسية، بتمويل كامل من الدولة الهنغارية، لـ ٠٠٠ ١ طالب من أوكرانيا لم يتمكنوا من مواصلة دراستهم في الجامعات بسبب إغلاقها، ونوفر لمن يجتازون امتحان ترك المدرسة في بداية الصيف ولا يمكنهم مواصلة دراستهم في الجامعات منحا دراسية تمولها الدولة.

ومع ذلك، هنا نأتي إلى السؤال المهم حقا، وهو ما يلي. ما هو الحل لجميع المشاكل التي خلقتها الحرب ولإنهاء معاناة هؤلاء الأطفال؟ إنها بالتأكيد كلمة واحدة، أي السلام. وبصفتي ممثلا لبلد مجاور لأوكرانيا، أود أن أحث المجتمع الدولي على أن يفعل كل ما في وسعه وألا يدخر جهدا لإعادة السلام إلى منطقتنا. وبدلا من التدابير التي قد تطيل أمد الحرب، يجب أن نبذل قصارى جهدنا للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار والشروع أخيرا في محادثات سلام، لأن محادثات السلام هي السبيل الوحيد للمضي قدما وإنهاء معاناة الشعب، وخاصة الأطفال، في أوكرانيا.

وأود أن أزجي لحكومة البرازيل الشكر الجزيل مرة أخرى، وأن أتمنى لها التوفيق في المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سعادة السيد زيجارتو على كلماته الطيبة.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤكد أحدث تقرير للأمين العام (S/2022/493) المعاناة التي لا يقبلها الضمير للأطفال في النزاعات المسلحة، والتي ازدادت للأسف خلال العام الماضي. ونود أن نسلط الضوء بصفة خاصة على الزيادة الكبيرة في العنف الجنسي المرتكب ضد الفتيان والفتيات، على النحو الذي وثقته أيضا المنظمة غير الحكومية (All Survivors Project). تستخدم المؤسسات التعليمية بشكل متزايد لأغراض عسكرية وتتعرض لهجمات مستهدفة في أماكن مثل سورية واليمن وأفغانستان. وتواجه الفتيات على وجه الخصوص خطرا متزايدا بالاختطاف من المدرسة أو في طريقها إليها، كما هو الحال في منطقة حوض بحيرة تشاد. وعلى نفس المنوال، فإن إغلاق المدارس بسبب الجائحة يزيد من إمكانية تجنيد الأطفال، لأن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس هم أهداف سهلة.

وتضيف الحرب في أوكرانيا بعدا مروعا آخر إلى الحجم المرعب للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات. فقد شردت أعداد هائلة من أطفال أوكرانيا، ومات المئات، نتيجة للعدوان الروسي. والتقارير التي تفيد بالفصل القسري للأسر، فضلا عن اختطاف الأطفال الأوكرانيين وترحيلهم قسرا بأعداد كبيرة إلى الأراضي الروسية، تثير القلق البالغ وتشكل انتهاكا خطيرا آخر للقانون الدولي الإنساني.

وتعزيز المساءلة أمر بالغ الأهمية لوضع حد للإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وينبغي أن تعتمد التحقيقات والمحاكمات الجنائية نهجا تراعي احتياجات الطفل، فضلا عن توفير موارد مخصصة، لتمكين الضحايا والناجين من المشاركة الآمنة والمجدية في هذه الإجراءات القانونية.

ويكلف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المدعي العام للمحكمة بالتحقيق في تجنيد الأطفال وتطويعهم واستخدامهم

جنودا ومقاضاة مرتكبي تلك الأعمال. وأولئك الذين يجندون الأطفال، أو يستخدمونهم، للمشاركة الفعالة في الأعمال العدائية يرتكبون جرائم دولية خطيرة ويجب محاسبتهم. والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة هو صك آخر مُجدٍ، صدق عليه ١٧٢ بلدا. وعلى الرغم من ذلك التأييد الواسع، فإن تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة ما زال مستمرا بلا هوادة. وبغية حماية الأطفال وحفظهم من الصدمات البدنية والعقلية الناجمة عن النزاع، نحتاج إلى مضاعفة جهودنا لتعزيز التقيد الصارم بكل من البروتوكول الاختياري وغيره من الصكوك، بما في ذلك مبادئ باريس ومبادئ فانكوفر، فضلا عن إعلان المدارس الآمنة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن، تماشيا مع قراره ٢٠٦٨ (٢٠١٢)، أن يتخذ تدابير محددة الأهداف ضد الأطراف التي تنتهك باستمرار حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة. ونواصل دعمنا القوي لولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. إن استقلالها ونزاهتها أمران حاسمان لفعاليتها ومصداقيتها، التي تشمل أيضا الممارسة الموضوعية والمتسقة والشفافة في إدراج الأطراف التي ارتكبت انتهاكات جسيمة ضد الأطفال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة العامة السنوية الهامة. كما أشكر مقدمي الإحاطات على تقاسم منظوراتهم.

خلال النزاعات المسلحة يقتضي القانون الدولي الإنساني أن تتخذ الأطراف في النزاعات المسلحة التدابير اللازمة لحماية المدنيين، ولا سيما الأطفال. وهذا التزام يجب أن تفي به تماما جميع الأطراف. ولكن ما يزال الأطفال يتعرضون باستمرار لمختلف الانتهاكات الفظيعة. وفي الوقت نفسه من المرجح أن يتعرض الأطفال اللاجئون أو المشردون داخليا أو عديمو الجنسية نتيجة للنزاعات لمثل هذه الانتهاكات الجسيمة وغيرها من الانتهاكات الفظيعة من قبيل التجنيد واستغلالهم في الأعمال العدائية وكذلك العنف الجنسي والاتجار والاحتجاز أثناء النزاعات المسلحة.

ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2022/493) واجه الأطفال زيادة كبيرة في الانتهاكات الجسيمة في عام ٢٠٢١، حيث وثقت الأمم المتحدة ٩٨٢ ٢٣ من تلك الانتهاكات الجسيمة التي من أكثرها شيوعا قتل الأطفال وتشويههم، يليها تجنيدهم واستخدامهم لأغراض عسكرية، بالإضافة إلى حالات منع وصول المساعدات الإنسانية إليهم.

ومما يؤسف له أن الشرق الأوسط لا يزال يواجه هذه الانتهاكات المروعة بحق الأطفال من أفغانستان إلى اليمن إلى فلسطين. ففي أفغانستان أكدت الأمم المتحدة ارتكاب ٥٧٧ ٢ من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، من بينها ٤٣٠ ٢ انتهاكا في عام ٢٠٢١، بما في ذلك القتل والتشويه والعنف الجنسي والاختطاف والتجنيد والهجمات على المدارس، خاصة مدارس البنات وترهيب العاملين في المدارس. ويجب على طالبان السماح لجميع الأطفال الأفغان، بمن فيهم الفتيات، بالذهاب إلى المدرسة. لقد قدمت إيران – بوصفها جارة لأفغانستان ومضيفة لملايين اللاجئين الأفغان بمن فيهم الأطفال – الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة للأطفال الأفغان الذين يعيشون في إيران.

وفي اليمن سجلت الأمم المتحدة ٧٤٨ ٢ انتهاكا جسيما بحق ٨٠٠ طفل في عام ٢٠٢١ قتل عدد كبير منهم وشوهوا. تؤيد إيران اتفاق الهدنة لإنهاء معاناة الشعب اليمني، بمن في ذلك الأطفال.

في غضون ذلك يواصل النظام الإسرائيلي أيضا ارتكاب أكثر الانتهاكات انتظاما وفظاعة لحقوق الطفل في الشرق الأوسط، حيث وثقت الأمم المتحدة ٩٣٤ ٢ من الانتهاكات الجسيمة بحق ٢٠٨ ١ من الأطفال الفلسطينيين في فلسطين المحتلة وقطاع غزة في عام ٢٠٢١. ووفقا لتقرير الأمم المتحدة، قتل النظام الإسرائيلي ٨٦ طفلا فلسطينيا في عام ٢٠٢١ واحتجز ٦٣٧ آخرين عانى ٨٥ منهم من سوء المعاملة وانتهاك إجراءات المحاكمة وفق الأصول القانونية من قبل النظام الإسرائيلي أثناء احتجازهم، بينما أبلغ ٧٥ في المائة منهم

عن تعرضهم للعنف البدني. علاوة على ذلك، أكدت الأمم المتحدة وقوع ٢٢ هجوما على المدارس.

إن هذه الفظائع دليل واضح على ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ويجب أن يقدم مرتكبو هذه الجرائم الشنيعة إلى العدالة.

ختاما، إن وضع حد للنزاعات الجارية ومنع تكرارها، فضلا عن كفالة امتثال الأطراف في النزاع بشكل تام وفعال للقانون الدولي الإنساني، كلها متطلبات ضرورية لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وكثيرا ما يجند الأطفال في حالات النزاع لدعم أسرهم ماليا. علاوة على ذلك، لا تزال مشاكل الفقروعدم الحصول على التعليم الجيد وفرص العمل فضلا عن الجزاءات الانفرادية والحصار الاقتصادي غير القانونيين تؤدي دورا كبيرا في هذه الانتهاكات الجسيمة. ونحث الأمين العام على إجراء تقييم للأسباب الرئيسية للنزاعات مع التركيز على الآثار الضارة للجزاءات الانفرادية على حماية الأطفال في مثل هذه الحالات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

السيد مايس (لكسمبرغ) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد لكسمبرغ البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به باسم فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح والفريق المعني بالمسؤولية عن الحماية. واسمحوا لي أن أكمل تلك البيانات ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

ونشكر الرئاسة البرازيلية لمجلس الأمن على تنظيم المناقشة المفتوحة الهامة اليوم، كما نشكر جميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الثاقبة. وفي هذا السياق أود أن أؤكد مجددا دعم لكسمبرغ الكامل لولاية الممثلة الخاصة للأمين العام وأشدد على أهمية تعزيز مكتبها فضلا عن مواصلة دعم عمل اليونيسيف.

ويدل نشر التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493) ونظر مجلس الأمن فيه على التزام المجتمع الدولي المستمر بحماية الأطفال بوصفه موضوعا يكتسي أهمية باستمرار. تتعلق أخبار اليوم بالعدوان الروسي على أوكرانيا. وبينما ننتظر إدراج الحالة في أوكرانيا في التقرير السنوي المقبل، نحيط علما بإضافة أوكرانيا إلى قائمة البلدان التي تبعث على القلق وأن ذلك قد تم بأثر فوري.

وينتهك العدوان العسكري الروسي غير المبرر على أوكرانيا القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بشكل صارخ. ولا يزال القصف المتواصل للأهداف المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، من قبل القوات العسكرية الروسية يتسبب في وقوع العديد من الخسائر بين سكان أوكرانيا، بمن فيهم الأطفال.

في ٢١ آذار/مارس أصدر فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والتنمية المستدامة – برئاسة بلغاريا وجامايكا ولكسمبرغ – بيانا مشتركا أعرب فيه عن أسفه لوفاة ما لا يقل عن ٧٥ طفلا نتيجة للحرب في أوكرانيا. وحتى ١٧ تموز/يوليه، ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، توفي ٣٤٦ طفلا خلال هذا النزاع وهو رقم أقل بالتأكيد من العدد الفعلي للأطفال المتوفين. يجب على روسيا أن توقف فورا هجماتها العشوائية على المناطق المكتظة بالسكان، بما في ذلك المدارس والمستشفيات. وندعو جميع الدول إلى التوقيع على إعلان المدارس الآمنة وتنفيذه نظرا لأنه يوفر إطارا هاما للعمل.

ونشعر بالقلق الشديد أيضا إزاء التقارير التي تفيد بالإبعاد القسري للأطفال الأوكرانيين إلى روسيا. ويتعرض الأطفال الفارون من الحرب في أوكرانيا لزيادة خطر الاتجار بالبشر واستغلالهم. ومن الأهمية بمكان حماية هؤلاء الأطفال وتجنب تحولهم إلى ضحايا للحرب مرة ثانية.

ونظرا للمعاناة الرهيبة للسكان المدنيين، ولا سيما الأطفال، نأسف لعدم تمكن مجلس الأمن من إدانة الحرب في أوكرانيا واعتماد مشروع قرار من شأنه أن يساعد على وضع حد لها. بيد أن ذلك لا يبرئ مرتكبي جرائم الحرب الذين ستتم مساءلتهم عن الجرائم التي ارتكبوها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا.

السيدة بيريسويل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر البرازيل على تنظيم مناقشة اليوم وجميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم القيّمة.

”فالأطفال في الوقت ذاته هم علة كفاحنا لإزالة أسوأ جوانب النزاع وهم الأمل الذي يحدونا للنجاح في تلك المهمة.“ (A/51/306، الفقرة ٦)

تلك هي عبارات غراسا ماشيل في تقريرها الريادي عن أثر النزاع المسلح على الأطفال في عام ١٩٩٦. ولا تزال كلماتها صحيحة كما يبين تقرير الأمين العام (S/2022/493). ويساورنا قلق عميق إزاء زيادة الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ومما يثير القلق بوجه خاص أن العنف الجنسي وعمليات الاختطاف قد زادت بنسبة ٢٠ في المائة.

تود سويسرا أن تسلط الضوء على ثلاث نقاط. أولا، يتعرض الأطفال المشردون داخليا والأطفال في الشتات للانتهاكات الجسيمة على وجه الخصوص. وقد سمعنا للتو بعض الأمثلة على ذلك. وغالبا ما يحرم هؤلاء الأطفال أيضا من حقوقهم الأساسية، من قبيل الحق في التعليم. وتدعو سويسرا إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٦٠١ (٢٠٢١) الذي قدمته النرويج والنيجر بشأن حماية التعليم في حالات النزاع. وندعو أيضا إلى اعتماد جميع الدول لإعلان المدارس الآمنة.

ثانيا، يجب معاملة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة بوصفهم ضحايا. وتمشيا مع القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إعطاء الأولوية للتدابير غير القضائية التي تركز على إعادة التأهيل والإدماج وعدم اللجوء إلى الاحتجاز إلا باعتباره ملاذا أخيرا، لأن إعادة الإدماج بطريقة ناجحة تسهم بدورها في تحقيق السلام المستدام. ويجب على لجنة بناء السلام إعطاء الأولوية لإعادة الإدماج استنادا إلى الصحة العقلية وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، فضلا عن مواصلة إبلاغ المجلس عن مداولاتها.

ثالثا، لأجل حماية الأطفال في حالات النزاع، فإن من الملح الحفاظ على استقلال الصكوك المتاحة لنا وضمان حيادها ومصداقيتها. إن إدراج أسماء الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة في القائمة أو رفعها منها سنويا يجب أن تحكمه معايير واضحة ومتسقة وموضوعية. ففي هذا العام أدرج الأمين العام في قائمة الحالات المثيرة للقلق موزامبيق وإثيوبيا ثم أوكرانيا في أعقاب العدوان الروسي، ودعا إلى تعزيز قدرات الرصد في منطقة وسط الساحل. ويجب أن تحظى أوضاع الأطفال في هذه السياقات الجديدة، كما هو الحال في جميع البلدان المذكورة في التقرير، بالاهتمام اللازم من جانب المجلس.

ولنكفل أيضا توفير الموارد البشرية والمالية الكافية لآلية الرصد، ورفع التقارير في كل مكان في الميدان. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو المجلس إلى إدراج أحكام لحماية الطفل في جميع الولايات ذات الصلة، وندعو الدول الأعضاء إلى تخصيص الموارد اللازمة لذلك.

وتدعو سويسرا جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين. فلا بد أن يصبح طموح غراسا ماشيل حقيقة واقعة. ولما كانت سويسرا ستصبح عضوا في مجلس الأمن في المستقبل، فإنها ستواصل العمل لكفالة حماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوروغواي.

السيدة غونزاليس (أوروغواي) (*تكلمت بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكر البعثة الدائمة للبرازيل على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة، وأن أرحب بصفة خاصة بحضور نائب وزير خارجية البرازيل، السفير فرناندو سيماس. ويسر أوروغواي كثيرا أن ممثلا للسوق الجنوبية المشتركة يتولى رئاسة المجلس. ونود أيضا أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر. ونرحب أيضا بالسيدة كاثرين راسل، ممثلة اليونيسف، وممثل المجتمع المدني باتريك كومي، ممثل المنظمة غير الحكومية ”الأرضية المماثلة“ لإسهاماتهما القيمة.

ونرحب بتقرير الممثلة الخاصة للأمين العام، خاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى مزيد من المساءلة واتباع نهج شامل إزاء مهام التسريح والاندماج في المجتمع.

وتؤيد أوروغواي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل بوتسوانا باسم فريق الأصدقاء المعني بالمسؤولية عن الحماية، وممثل كندا باسم

فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ونود أيضا أن ندلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

يتضرر الأطفال والشباب بشكل غير متناسب بالنزاعات والفظائع. إن الانتهاكات الخطيرة التي ترتكب بحق الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واختطافهم وقتلهم وتشويههم واغتصابهم أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي ضدهم، تشكل جرائم وحشية، ولذلك تزداد ضرورة تعزيز قدراتنا على حماية الأطفال، وجعل الأطفال والشباب في صميم الجهود التي تبذل لحماية الأطفال وحقوقهم وتلبية احتياجاتهم. ويتعين أن تكون حقوق الأطفال واحتياجاتهم محور جميع الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام، بما في ذلك جهود الوساطة ومنع نشوب النزاعات.

إن انتشار الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة أمر غير مقبول. ولذلك فثمة حاجة ملحة إلى اعتماد قوانين تجرم الانتهاكات الجسيمة على الصعيد الوطني؛ واعتماد تدابير وطنية للمساءلة؛ وزيادة تعاون الدول الأعضاء مع آليات المساءلة الدولية والإقليمية والوطنية؛ ومواصلة العمل على منع الانتهاكات، من خلال قطع التزامات استراتيجية ووضع خطط وقائية محددة تهدف إلى التخفيف من آثار العنف على الأطفال.

وأود في ذلك السياق أن أشدد على ضرورة أن تعزز الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية قدراتها على حماية الطفل وأن تلتزم بعمل الأمم المتحدة في ذلك الصدد، بما يعزز الشراكات الإقليمية بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وتحديدا مع الممثلة الخاصة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

والأهمية التي توليها أوروغواي للخطة المتعلقة بالأطفال في النزاعات المسلحة ترتبط بالتزامها الطويل الأمد باحترام حقوق الطفل وتعزيزها، فضلا عن تاريخها الطويل في المشاركة في عمليات الأمم المتحدة للسلام والاضطلاع بالمهام التي تنطوي على حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال.

وفي ذلك الصدد، ولإعادة تأكيد ما سبق ذكره، كانت أوروغواي أحد البلدان الرئيسية وراء إنشاء فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح في عام ٢٠١٥، ونحن ننسق حاليا أنشطة الفريق مع بلجيكا.

وفي أوائل عام ٢٠٢٠، اعتمدت أوروغواي سياستها لحماية الأطفال من أجل الأفراد المنتشرين في عمليات دعم السلام، لتصبح بذلك أول بلد في منظومة حفظ السلام يضع سياسة محددة لحماية الأطفال في حالات النزاع. وقد تلقى بلدي الدعم من المملكة المتحدة واليونيسف ومنظمة ”الحفاظ على سلامة الأطفال“ في وضع تلك السياسة.

وأود أيضا أن أنوه بإصدار وزارة الدفاع الوطني في بلدنا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ دليلا وطنيا لمدربي حماية الطفل العاملين في بعثات حفظ السلام يتضمن فصولا عن التدريب والوقاية والكشف وحماية حقوق الضحايا وصياغة التقارير وفرز الأفراد قبل نشرهم في البعثات.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن مدرستنا الوطنية المعنية بعمليات حفظ السلام تقدم دورات دراسية عن المسائل المتصلة بحماية الأطفال والمدنيين في النزاعات المسلحة، مما جعل بلدنا بمثابة مركز إقليمي للتعليم وبناء القدرات والتدريب في هذا المجال.

وفي الختام، تدعو أوروغواي مرة أخرى الدول التي لم تنضم بعد إلى البروتوكولات ذات الصلة بحماية الأطفال، بما في ذلك مبادئ باريس، ومبادئ فانكوفر، وإعلان المدارس الآمنة، إلى أن تفعل ذلك. وسنظل رهن إشارة الأمم المتحدة وأعضائها لتبادل خبراتنا الوطنية في ذلك الشأن ولمواصلة العمل معا عن كثب بشأن خطة العمل هذه، وبطبيعة الحال، مع الالتزام الكامل بهذه الرئاسة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكر البرازيل على دعوتها إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة، وأود أن أسلط الضوء على البيانين اللذين أدلت بهما الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، وكاثرين راسل، المديرة التنفيذية لليونيسف، فضلا عن شهادة السيد باتريك كومي المؤثرة.

وتؤيد إكوادور البيان الذين أدلى به ممثل كندا باسم فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح وتحث المجتمع الدولي على بذل أقصى الجهود لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها في جميع السياقات.

إن تقرير الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ (S/2022/493) يبين مرة أخرى أن الأطفال في النزاعات المسلحة يتعرضون باستمرار إلى انتهاكات خطيرة للحقوق المكفولة لهم، بما في ذلك العنف الجنسي والقتل والتشويه والاختطاف والتجنيد القسري، من بين أفعال عدوانية أخرى لا يمكن قبولها. ويشهد على ذلك، على سبيل المثال، تقريرا الأمين العام S/2022/397 و S/2022/46 اللذان يذكران أن الفتيات النازحات اللاتي يعشن في ظروف معيشية مُقيدة هن أكثر عرضة للعنف الجنسي. وبالتالي فلا يجوز للمجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، تجاهل تلك التحذيرات.

وإكوادور، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية الثلاثة، تعمل على تعزيز هيكل دولي متين لحماية حقوق الطفل في جميع الأوضاع، بما في ذلك في النزاعات المسلحة، بدون أي تمييز على أساس الجنسية أو الأصل العرقي أو نوع الجنس أو أي وضع آخر.

وبلدي، إكوادور، يلتزم أيضا بمواصلة إيلاء اهتمام خاص لمسألة تعزيز حقوق الأطفال الذين فروا من ديارهم وحمايتها. ونظرا للصعوبات التي ينطوي عليها عبور الحدود بطريقة آمنة ومنظمة ومنتظمة، يتعرض الكثير من الأطفال الفارين من مناطق النزاع أو العنف لتهديدات شبكات التهريب والاتجار الإجرامية.

وأود أن أشدد على الاحتياجات التعليمية المتزايدة للأطفال اللاجئين والنازحين، الذين تقتضي مصلحتهم على وجه الإلحاح اتخاذ تدابير محددة تكفل حماية المدارس والمدرسين والتلاميذ وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، فضلا عن حظر استخدام المرافق التربوية للأغراض العسكرية.

وكل ذلك يتطلب جهودا منسقة من جانب الأمم المتحدة، يضطلع فيها المجلس بدور رئيسي، بما في ذلك رصد القرارات الـ ١٣ المتعلقة بالأطفال والنزاعات المسلحة وتنفيذها، حسبما يبين تقرير الأمين العام.

وينبغي عدم ادخار أي جهد في سبيل تحرير الأطفال المختطفين والمجندين، على أن يقترن ذلك بتدابير مناسبة لإدماجهم في مجتمعاتهم المحلية، على النحو الذي شُدد عليه خلال هذا الاجتماع.

وأخيرا، ذكرت إكوادور أنها ستولي أولوية قصوى لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة خلال عضويتها في المجلس في الفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٤. وإكوادور تؤمن بأن على المجتمع الدولي واجبا جماعيا يتمثل في ضرورة تعزيز جهوده للتخفيف من معاناة أكثر من ٤٠٠ مليون طفل متضرر من النزاعات في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المسجلين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت فإني أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.